الثورة المصرية و التجربة البولندية في التحول الديمقراطي:

بدأت التغييرات السياسية في العالم العربي، وكانت تونس ومصر منارة للتغيير في الخريطة العربية من الظلم والاستبداد والمصاعب الاقتصادية . وبالمثل كانت بولندا في 1989 أول بلد في الكتلة الاشتراكية تمر عبر حالة ثورية إلى تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية . في التسعينات من القرن الماضي كان العالم في انتظار موجة الديمقراطية بالامتداد الى خارج أوروبا الوسطى والشرقية والوصول إلى مناطق جديدة ومنها الشرق الأوسط، وهو ما لم يحدث في حينه. وعند حدوثها بدأت المقارنات بين التغيرات في مصر وتونس و الدول العربيةى الأخرى وما حدث في بولندا وبلدان أوروبية أخرى، غلا ان هذه المقارنة غلب عليها الانطباعية إلى حد كبير. وتحاول هذه الدراسة الخروج من هذه الحالة وتقديم رؤية تحليلية لهذه المقارنة .

كتبت هذه الورقة بالتعاون بين المنتدى العربي للبدائل (AFA) المعهد البولندي للشؤون الدولية (PISM) بالتركيز على الحالة المصرية، وأهمية التجربة البولندية كخبرة تساعد على عملية التحول في المنطقة العربية وعلى رأسها تونس ومصر . على الرغم من أن نموذج التحول الواحد لا وجود لها في كل بلد يمر بمرحلة انتقالية ، خاصة وأن الواقع البولندي به اختلافات عن مصر وتونس، إلا انه هناك بالتأكيد ما يمكن تقديمه من خبرات في هذا المجال. ونحن نعتقد أن القرن 21 هو الوقت المناسب للتغيرات لم يسبق لها مثيل في الشرق الأوسط ، فوتيرة هذه التغيرات تعتمد إلى حد كبير على سرعة وطبيعة التحول في كل من مصر وتونس .هذه الدول تعمل الآن بوصفها نماذج لدول الشرق الأوسط الأخرى، وأي دعم أو خبرات في هذا الوقت المضطرب مفيد ليس فقط لنجاح التحولات الخاصة بهما ولكن أيضا لإجراء تغييرات في أماكن أخرى من العالم العربي .بولندا تقدم تجربة فعالة وسلمية في الانتقال من الاستبداد إلى الحكم الديمقراطي التي تهم كلا من مصر وتونس .

قائمة المحتويات

الفصل الأول:- الثورة المصرية_الأسباب، الأحداث، والتحديات 2

من النظام السلطوي الانتخابي إلى الثورة في مصر: 2

الموجات الثلاث للثورة المصرية: 4

دور المؤسسة العسكرية والحركات الاحتجاجية والعمالية حاليا ومستقبلا 5

دور الحركات العمالية والاحتجاجية: 6

دور التيارات الدينية في ثورة 25 يناير في مصر 7

حالة المعارضة السياسية ومستقبلها بعد الثورة المصرية 11

الدور الخارجي والثورة المصرية: 14

التحديات التي تواجه الثورة المصرية: 16

الفصل الثاني:- حول التجربة البولندية: الشرق الأوسط نحو البحث عن مخططات المرحلة الانتقالية 17

ظروف أولية متشابهة: 17

القوى السياسية 19

الإصلاحات الدستورية 20

إصلاح الإدارة العامة – اللامركزية 21

الاقتصاد 22

العلاقات الاجتماعية 24

الخلاصة **27**

دراسة حالة:- الدين في الفترة الانتقالية: بولندا في مقابل مصر 28

شيئان مختلفان 28

الجذور وأعمال الشغب 29

فترة ما بعد الثورات 1989 مقارنة ب 2011 30

الفصل الأول:- الثورة المصرية

الأسباب، الأحداث، والتحديات

الفريق البحثي لمنتدى البدائل العربي للدراسات[1]

هناك تشابه شديد بين الوضع الاقتصادي في تونس ومصر من حيث مؤشرات التنمية والاستثمار المرتفعة، مقابل زيادة في نسب التضخم والبطالة، وكذلك تشابه في رد الفعل مثل ظاهرة إحراق المواطنين لأنفسهم اعتراضا على هذه الأوضاع، ففي نفس الأسبوع الذي قام فيه الشاب التونسي "محمد بوعزيزي" بحرق نفسه لمصادرة البلدية للبضاعة التي يقوم ببيعها، سكب حمدي السنوسي بإشعال النار في نفسه داخل وحدة مرور 6 أكتوبر احتجاجا على مصادرة التوك توك، الذي يرتزق منه. يعيد كثير من المحللين الفارق بين البلدين إلى اختلاف الوضع السياسي بينهما، فالنظام المصري يسمح بالتنفيس بينما النظام التونسي اتسم بقمعية لدرجة جعلت من النشطاء الحقوقيين يطلقون على "بن على" بأنه "بينوشيه" العرب، وأن هذا الكبت يؤدي إلى الانفجار وهو ما حدث في تونس. فالنظام في تونس هو نظام ديكتاتوري تقليدي بينما النظام المصري السابق كان نموذجا للنظام "السلطوي الانتخابي"، والذي يسمح بمساحات من التحرك من خلال تعددية سياسية ولكنها شكلية، قضاء مستقل لكن يتم الضغط عليه، هامش من الحرية الإعلامية يقابله ضغط على مالكي هذه الوسائل لوضع خطوط حمراء، فتح الساحة للمعارضة داخل البرلمان على أن تظل الغالبية المتحكمة في يد الحزب الحاكم. ويرى هؤلاء في معظمهم أن هذه النظم هي الأصعب في عملية التحول نحو الديمقراطية.

من النظام السلطوي الانتخابي إلى الثورة في مصر:

إن هذه النوعية من النظم تولد حالة من السلبية على مستوى المشاركة وذلك عبر آليتين متوازيتين، الأولى إفقاد المواطنين الثقة في عملية المشاركة المباشرة من خلال نتائج الانتخابات التي تحافظ على الوضع القائم، والثانية من خلال السيطرة على السلطة التشريعية مما يفقدها قيمتها لدى المواطنين. وفي ذات الوقت تمنحه مساحة للتعبير والرأي بل والحركة أحيانا من خلال مساحة الحرية الممنوحة للإعلام وهامش من الاستقلال بالقضاء، لتصبح منفذا للتنفيس وبديلا عن المشاركة المباشرة. وبعض هؤلاء المحللين يصورون التطور الديمقراطي على أنه رسم بياني تصاعدي يبدأ من النظم السلطوية وينتهي بالنظم الديمقراطية، ويضعون النظام السلطوي الانتخابي في نقطة خارج هذا الخط من أسفل، مؤكدين على ضرورة العمل على تحريك هذه النقطة لتدخل في إطار الخط البياني حتى يكون النظام قابلا للتطور نحو الديمقراطية[2].

---

[1] محمد العجاتي، نادين هاني، جورج ثروت، حبيبة محسن، على حسن، خلود خالد.

2 للمزيد راجع:

- Rachid Tlemcani, Electoral Authoritarianism, Carnegie Endowment, 2007

إلا أننا لا يمكن أن نسلم بهذه الرؤية بعد الثورة المصرية، فإذا نظرنا إلى الديمقراطية كمفهوم يتشكل في الواقع عبر تفاعل ثلاث دوائر أساسية، الأولى هي نظام system ديمقراطي في قوانينه الحاكمة وتشريعاته يولد مؤسسات ديمقراطية تسمح بحرية الرأي والتعبير وصولا إلى تداول السلطة، والدائرة الثانية هي معارضة تعمل على تغيير الوضع القائم وتتمتع بقدر من المؤسسية وتمتلك رؤية للتغيير تتفاعل من خلالها مع جمهورها، والدائرة الثالثة ترتبط بالثقافة المجتمعية التي تؤمن بالديمقراطية والتعددية. فإننا نستطيع أن نرى رغم الوضعية شديدة التعقيد التي تولدها النظم السلطوية الانتخابية عبر ميادين عملها الأربعة التي حددها المنظرون وهي ميدان الانتخابات والسلطة التشريعية والقضاء والإعلام، إلا أنها تفتح مجالا لفرص لا تتوفر في ظل النظم الديمقراطية التقليدية. فالنظام قابل للتعديل عبر استغلال المجتمع المدني مساحة الاستقلال الموجود في المستوى القضائي، وعبر اختراقات ممكنة للمجالس التشريعية أو من خلال ضغط إعلامي. كما أنه يمنح للمعارضة فرصا للتحرك من خلال هامش الحريات الإعلامية، أو من خلال تواجد ممثليها داخل البرلمان ليصبح ساحة لعرض رؤاهم وآرائهم، كما أنهم من خلال خوض الانتخابات يحتكون أكثر بجمهورهم ويزداد التفاعل معه. أما دائرة الثقافة الديمقراطية فهي قابلة للنمو نتاج نشاطات المجتمع المدني والمعارضة السابقة، كما أن المساحة الإعلامية الحرة تساهم في ذلك بشكل فعال[3].

إن هذه الحالة من التفاعل الدائم التي تولدها هذه النظم سواء كانت سلبية أو إيجابية تجعل من النظم السلطوية الانتخابية – من وجهة نظرنا– نظما مؤقتة ولا تستطيع الحياة طويلا على عكس ما يرى معظم المحللين، فإما أن يحدث في هذه النظم تغييرات جوهرية نحو تحول ديمقراطي مبني على نشاط المجتمع المدني والمعارضة السياسية، سواء أحزاب أو حركات مثلما حدث في معظم حالات أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، أو أن ترتد هذه النظم مرة أخرى إلى نظم سلطوية تقليدية مثلما حدث في معظم الدول الآسيوية التي عرفت هذا النظام ومثلما حدث حاليا في مصر.

إذ أنه في السنوات الخمس الأخيرة تم التراجع عن هذه المساحات سواء من خلال تهميش دور القضاء بإبعاده عن الأشراف على الانتخابات وابتكار أساليب قانونية لإيقاف تنفيذ أحكامه، بل وأحيانا تجاهل تام لأحكام واجبة التنفيذ. على مستوى الإعلام عاد الإعلام الرسمي بتوجيهات إلى دور الناطق الرسمي للحكومة المصرية والمدافع عنها وحجب أي أصوات مخالفة لها، أما الإعلام الخاص فتعرض لهجمات، سواء مباشرة عبر تحويل رؤساء تحرير بعض صحفه لمحاكمات، أو بالضغط على المالكين لتحديد خطوط حمراء للرأي تحددها الدولة، وأحيانا استخدام رأس المال لشراء الصحف واستبعاد من ترغب الحكومة في استبعاده عبر المالك الجديد، وهو ما حدث مع جريدة الدستور قبل الانتخابات النيابية الأخيرة، كما تعرض الإعلام الخارجي والمتمثل في الفضائيات لحملات تشويه منظمة خاصة قناتي الجزيرة والبي بي سي العربية. أما على مستوى الانتخابات فقد شهدت الانتخابات الأخيرة في نوفمبر 2010 أكبر حملة سواء للتزوير أو للتأثير على الناخبين

• Lynne rienner ،**Edited by** Andreas Schedler،**Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition** ،publishers

3 السلطوية الانتخابية، أوراق منتدى البدائل العربي النظرية، يناير 2011.

بما في ذلك استخدام الرشاوى والعنف لنصل إلى الميدان الأخير المتمثل في مجلس الشعب الذي تم حله بعد الثورة والذي أقصي منه كافة أشكال المعارضة وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعده.

ما لم يتوقعه المقال أن يأتي رد الفعل لهذه الردة بهذه السرعة ومن فئة خارج هذه التفاعلات وهي فئة الشباب التي رفضت أن يتم سحب ما اكتسبه المجتمع من مساحات في حرية الرأي والتعبير والحركة سواء تحت قبة البرلمان أو في الانتخابات أو ساحات القضاء أو في الإعلام، وتحركت كبديل عن الفئات الطبيعية صاحبت الحركة المباشرة في هذه المساحات من المعارضة التقليدية.

الموجات الثلاث للثورة المصرية:

بادر الشباب مستلهما الحالة الثورية من تونس ومستخدما وسائل التكنولوجية الحديثة خاصة "الفيس بوك" و" التويتر" بدعوة لمظاهرات ضد التعذيب والفساد بمناسبة عيد الشرطة يوم 25 يناير، وهو ما قوبل بسخرية من النخبة، إذ أنهم رأوا أن الثورات لا تحدث بمواعيد، ومنذ ذلك اليوم وعلى مدار 18 يوما شهدت الثورة الشعبية المصرية ثلاث موجات إلى أن حققت انتصارها، سواء على مستوى الحركة الثورية أو على مستوى مواجهة الحكومة لها. الموجة الأولى كانت خلال الثلاث أيام الأولى من 25 حتى 28 يناير وهي موجة المواجهة مع الذراع الأمني للنظام في عدة مدن كان أبرزها القاهرة والإسكندرية والسويس، والتي انتهت بنصر حاسم بفرار عناصر الأمن والانسحاب الكامل للشرطة المصرية أمام حشود الجماهير التي انتصرت سلميا على العنف الشديد الذي استخدمته قوات الأمن وراح ضحيته أكثر من 150 شهيدا، وتم إعلان حالة الطوارئ ونزول الجيش المصري لحفظ الأمن في ظل فراغ أمني متعمد من جانب الشرطة. لتبدأ الموجة الثانية للثورة في مواجهة الذراع الإعلامي للنظام والذي لعب على نشر الذعر بين المواطنين مع تخوين للثوار من جانب وجذب تعاطف لصالح رأس النظام والذي بلغ أوجه في خطبة الرئيس التي أعلن فيها عدم ترشحه مرة أخرى بانتهاء ولايته الحالية في شهر أيلول القادم. وكادت الثورة تخسر هذه المعركة إلا أن غطرسة القوى أوحت للنظام بضرورة القضاء على الحركة عبر العنف في معركة بين الثوار وبلطجية النظام وفلول جهازه الأمني، بدأت منذ ظهر الأربعاء 2 شباط بما اصطلح على تسميته بـــــ"موقعة الجمل" حيث اقتحم المستأجرون من قبل النظام ميدان التحرير حيث يعتصم الثوار بالجمال والخيول والبغال، في مشهد سريالي تواجه فيه الدواب شبابا يستخدم الكومبيوتر والانترنت، ثم يليها معركة بالطوب وزجاجات المولوتوف حتى فجر اليوم التالي لتنتهي هذه الجولة بعد صمود أسطوري من جانب الثوار على مدار 14 ساعة لم تخل من رصاصات قناصة تصيب رؤوس وصدور الثوار، والأهم بفقدان النظام لأي تعاطف كان قد اكتسبه بعد خطاب الرئيس، ونزول الملايين الذين قدروا بحوالي 8 ملايين في اليوم التالي إلى ميدان التحرير في القاهرة والميادين الرئيسية في معظم مدن مصر الرئيسية داعمين للثورة. وجاءت الجولة الحاسمة أمام الذراع السياسي للنظام الذي حاول إيهام الجماهير بأنه في طريقه لإصلاح النظام القائم، عبر تعديلات في الحزب الوطني وهياكله واستبعاد الوجوه الكريهة وعلى رأسها أحمد عز مهندس تزوير الانتخابات الأخيرة ونجل الرئيس جمال مبارك، وإحالة بعض الوزراء السابقين للتحقيق بتهم فساد، ولم يدرك

هؤلاء أن شعار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام" لم يعد عنه رجوع بعد دماء أكثر من 300 شهيد دفعها الثوار، والثقة التي اكتسبوها خلال المرحلتين السابقتين، وعدم الثقة المطلقة في رموز هذا النظام وقبل كل شيء الملايين الذين انضموا يوم بعد يوم للثورة رأسيا عبر انتشارها في محافظات ومدن جديدة، أو أفقيا مع عودة العمل بانتقال الثورة لكافة مواقع العمل والإنتاج خاصة مع عودة العمال لمصانعهم والذين ظلوا يشاركون في الثورة على مدار أيامها الأولى كمواطنين نظرا لإغلاق المصانع، لكن مع عودتهم للمصانع عادوا لممارسة السياسة باعتبارهم طبقة عاملة.

وجاء يوم الخميس 10 فبراير ليحسم الأمر، حيث شهد كل مكان في مصر سواء كان مصنعا أو شارعا أو شركة إضرابات وتظاهرات لم تجد القوات المسلحة سوى أن تلتقي شرعيتها مع شرعية الثوار في مواجهة مشروعية النظام القائم. وفي محاولة يائسة خرج الرئيس المخلوع ليلقي خطابه الأخير في هذه الليلة محاولا التحايل سياسيا بتفويض السلطة لنائبه عمر سليمان الذي كان قد تم حرقه عبر الأيام القليلة التي قضاها كنائب للرئيس وظهوره أمام الجماهير كجزء من فشل وترهل النظام وسوء أدائه السياسي، لتنطلق في مساء اليوم نفسه وصباح اليوم التالي الجمعة 11 فبراير مظاهرات رافضة للرئيس ونائبه تحت شعار"لا مبارك ولا سليمان" ليخرج النائب في اليوم الثاني معلنا حسم الثورة للمعركة بنصر تاريخي لثورة شعبية سلمية نموذجية.

دور المؤسسة العسكرية والحركات الاحتجاجية والعمالية حاليا ومستقبلا

ظهر دور المؤسسة العسكرية المصرية كمؤسسة وطنية جليًا خلال الأيام الثمانية عشر لثورة 25 يناير، حين انحازت لخيارات الشعب، واختارت أن يكون ولاؤها للدولة وليس للنظام، وقد اتضح للعيان ثقة الشعب المصري الفطرية في مؤسسته العسكرية واحتفاؤه بها، وقد جاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مستلما للسلطة وليس ساعيا لها، حيث لم يكن منشئا للحدث (الثورة) كما كان الحال في 1952 ، وإنما تابعا للتحركات الشعبية ومستجيبا لها، ومن هذا المنطلق نتصور دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الحالية، ونتوقعه مستقبلا.

من خلال المعطيات الحالية وتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة للبلاد في تردٍ للأوضاع الأمنية وانهيار شبه كامل لمؤسسة الشرطة في كبرى المدن المصرية، وكذا تدهور الاقتصاد بشكل كبير نتيجة الثورة، نتيجة سيطرة رجال أعمال ينتمون للنظام القديم تشوبهم تهم فساد وهم الآن قيد المحاكمة، بالإضافة للوضع السياسي المتمثل في ضعف وهشاشة الأحزاب، وبروز خلافاتهم القديمة على السطح مرة أخرى، مع وجود قوى اجتماعية مازالت حتى وقت كتابة تلك السطور ضاغطة على المؤسسة العسكرية للإسراع بإجراء عمليات إصلاح، ويرى المجلس العسكري دوره فقط كضامن لعدم وقوع البلاد في فوضى حال تخليه عن السلطة، مع إجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية، لضمان نقل السلطة للمدنيين بشكل آمن، ولكن نظرا للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية سالفة الذكر وخاصة ضعف النخب الحزبية والسياسية، وفساد المناخ السياسي، فيعتبر المجلس العسكري هو الممسك بزمام الأمور في الوقت الحالي بشكل شبه كامل، باستثناء تأثره واستجابته للمطالب الشعبية، والضغوط في الشارع.

فرغم أن جميع قراراته في الفترة منذ توليه مقاليد الأمور جاءت متماشية مع مطالب الشارع وما كانوا ينادون به، إلا أنها اتسمت بشكل فوقي دون إجراء حوار حولها (اللجنة المعدلة للدستور، التعديلات الوزارية، الإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين،..) مع مراعاة طبيعة العقلية العسكرية، وطرق اتخاذ القرارات بداخله، ومن ثم نرى أن المشهد السياسي الحالي تتصدره المؤسسة العسكرية، يوازنها في القوة ويضغط عليها فقط المطالب الشعبية في الشارع المصري.

السيناريوهات المتوقعة لدور المؤسسة العسكرية في المستقبل

- الإيفاء بوعوده وتسليم السلطة للمدنيين، ولكن مع تزايد نفوذه في القرار السياسي وقرارات الأمن القومي بشكل عام عما كان في مرحلة مبارك، (وهو السيناريو الأقرب من وجهة نظري).
- في حال فشل النخب السياسية والأحزاب لتجربة التحول الديمقراطي ربما نرى ظهورا لبعض الشخصيات العسكرية لتصدر المشهد السياسي وفقا للآليات الديمقراطية، أو يكون المتحكم الفعلي في إدارة شئون البلاد من خلال رئيس أو حكومة ضعيفة.
- وهو السيناريو الأبعد، حدوث أزمة داخلية أو خارجية كبرى تهدد الأمن القومي، مما يدفع المؤسسة العسكرية البقاء في السلطة لحين استقرار الأمور، فيستملحون السلطة، ونبدأ الدورة من أولها مرة أخرى.

دور الحركات العمالية والاحتجاجية:

ظهرت الحركات الاحتجاجية والعمالية بقوة على الساحة المصرية منذ بداية الألفية الثالثة حيث مرت بعدة مراحل، وتصاعدت حدتها بقوة في السنتين الأخيرتين ما قبل الثورة، وقد كان واضحا انفصال الحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية عن تلك التي تنادي بمطالب فئوية[4]، وسعي أصحاب المطالب الفئوية منذ البداية أن تنأى بنفسها عن أي علاقة بالقوى السياسية خوفا من تعرضها للتعنت والأذى من قبل أجهزة الأمن والنظام الحاكم. ومع دوران عجلة الثورة ومرور أيامها الأولى، انضمت القوى والحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية لها سواء حركة كفاية أو الجمعية الوطنية للتغيير أو شباب 6 أبريل، لتمثل جزءً ليس بالقليل من الثائرين، وكانت قوة دفع للثورة إلى الأمام. وبعد تنحي الرئيس مبارك عن السلطة وتحقيق الثورة أول وأهم مطالبها، ظهرت على الأرض بين الثوار مجموعات مختلفة في محاولة لتنظيم الصفوف، وتمثيل الثورة، أشهرها ائتلاف شباب الثورة، وغيرها من الائتلافات الأخرى التي انضوت تحتها العديد من القوى السياسية والاحتجاجية، دون انضمام الحركات العمالية ذات المطالب الفئوية إلا في الأيام الأخيرة للثورة بعد استئناف العمل في المصالح والمؤسسات، وتحديدا يوم الخميس 10 فبراير[5]، لتبدأ عجلتها في الدوران بعد انطفاء جذوة الثورة بعض الشيء لتصيب الاقتصاد المصري بحالة من الشلل حيث شملت قطاعات حيوية من الدولة بدءً بعمال شركة التمساح التابعة

4 محمد العجاتي في " الحركات الاحتجاجية في مصر والأمل في إصلاح عادل"، الورقة البحثية الثانية من أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات، ص 5

5 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6B2A4323-3978-4CF8-B265-879343E55200.htm

لقناة السويس، وموظفين في قطاع الكهرباء بدمنهور وموظفي المصرية للاتصالات مرورا بعمال الغزل والنسيج في كل من كفر الدوار والمحلة الكبرى، والذين يتجاوز عددهم 24000عامل، ثم عمال مصنع حديد حلوان وعمال مصنع فحم الكوك، لتنتهي بإضراب موظفي شركات التأمين والبنوك المصرية التابعة للدولة أبرزها البنك الأهلي.[6] لتدخل الاقتصاد المصري في حالة أقرب إلى الشلل، وذلك رغم طلب الجيش بوقف الاعتصامات والإضرابات بعد يوم 11 فبراير دون التحاور مع المضربين والتفاوض معهم، وتلبية المطالب العادلة منها، واستمرت تلك الإضرابات والاعتصامات عنصرا ضاغطا على المؤسسة العسكرية وحكومة تسيير الأعمال إلى أن بدؤا بفتح قنوات حوار معهم في حوالي 15و 16فبراير وتلبية المطالب الأساسية لهم ليعود منحنى الإضرابات إلى الهبوط تدريجيا، وبالتالي حاليا تمثل الحركات الاحتجاجية السياسية كفة الميزان الأخرى التي تعمل كعنصر ضاغط على المؤسسة العسكرية وحكومة تسيير الأعمال في الإنجاز في تنفيذ المطالب وعدم التلكؤ فيها، واستخدام وسيلة الحوار بدلا من أسلوب البيانات العسكرية، وقدرة هذه الحركات على حشد أعداد لا بأس بها من الشباب الذين شاركوا في ثورة 25 يناير، وهذه الحركات هي الضمانة الوحيدة في إصلاحات حالية ومستقبلية تجاه التحول الديمقراطي، سواء من محاولة البعض القفز على مكتسباتهم، أو استبداد المؤسسة العسكرية بالقرار السياسي وتحوله من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، أو من بعض محاولات قيام فلول النظام السابق بثورة عكسية أو إحداث هزة اقتصادية من خلال سحب رؤوس الأموال لكبار رجال الأعمال السابقين.

وعن دورهم مستقبلا فإن الاحتجاجات والإضرابات العمالية التي خمدت نسبيا فهي تمثل تحديا واضحا لمن هم في سدة الحكم، حيث من المتوقع تجددها من حين لآخر إذا فشلت الحكومة في تلبية مطالبهم العادلة وأهملتها أو أرجأتها كما فعل النظام السابق، ولن ينفع بعدها أسلوب المسكنات الذي كان متبعا، مما يهدد الاقتصاد المصري بأزمة حقيقية، حيث من المتوقع بعد الانفراجة في مناخ الحريات، إعادة بناء وتأسيس المؤسسات الوسيطة بين الحركات الاحتجاجية والعمالية وبين السلطة السياسية من ناحية، وبين أصحاب العمل من ناحية أخرى، متمثلة في النقابات والاتحادات العمالية كوسيلة لتمثيل العمال والقطاعات الفئوية والدفاع عن مطالبهم المشروعة بشكل مؤسسي، ويرى عدد من الخبراء أن السماح بتشكيل نقابات مستقلة قد يساهم في احتواء المطالبات العمالية، حيث سيخلق مناخا تفاوضيا أكثر تنظيما بين العمال وأصحاب العمل[7].

دور التيارات الدينية في ثورة 25 يناير في مصر

فيما يتعلق بدور التيارات الدينية في ثورة 25 يناير المصرية، فمن المهم التمييز في الحالة المصرية بين عن عدد من التيارات الدينية المختلفة، من أبرزها جماعة الإخوان المسلمين، ويجاورها عدد آخر من التيارات الأكثر اعتدالا أو الأكثر تطرفا، ولكنها – على كل الأحوال– أقل وزنا وحجما على الساحة السياسية المصرية، وربما لم يمارسوا العمل السياسي قبلا. ومن أهم هذه القوى: التيار السلفي (بأجنحته من سلفيين تقليديين، وسلفيين جهاديين سابقين، على رأسهم الجماعة

6 http://international.daralhayat.com/internationalarticle/235141

7 http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=395128

الإسلامية على سبيل المثال)، بالإضافة إلى التيارات الصوفية، التي بدأت– بدورها– في ممارسة السياسة؛ والأحزاب الإسلامية الأخرى من أمثال حزب الوسط. وستركز هذه الورقة بالأساس على الإخوان المسلمين باعتبارهم الفصيل الأبرز على خريطة الحركات الإسلامية المصرية.

لعب شباب الإخوان دورا بارزا في ثورة 25 يناير، حيث كانت مشاركتهم في التظاهرات في ميدان التحرير ملحوظة وفعالة إلى حد كبير. وعلى الرغم من لعبهم هذا الدور الفعال، وأنهم كانوا من أكثر التنظيمات التي ساهمت في صد اعتداءات الأمن والبلطجية على المتظاهرين في ميدان التحرير[8]، ولكنهم لم يقودوا حركة الشارع ولم يكونوا الطرف الأبرز بها. وهذا باعتراف قيادات الإخوان أنفسهم. فقد صرح د. عصام العريان– العضو البارز بمكتب إرشاد الجماعة– أنه لا يمكن لأحد أن يدعي أن الملايين التي شاركت في الثورة كانت جميعها من الإخوان المسلمين. وأقر أيضا بأن الإخوان لم يقولوا مطلقا بأنهم صناع الثورة، وبأنهم ليسوا سوى جزء من هذا الشعب الذي خرج بكل انتماءاته وتياراته متفقا على مطالب موحدة في رفض الظلم والاستبداد والفساد الممثلين في النظام السابق. وفي السياق ذاته، أكد العريان أن النظام السابق كان قد لجأ إلى "فزاعة" الإخوان/ المتطرفين الإسلاميين لإخافة المجتمع الدولي والقوى الدولية من توليهم السلطة، وما يعنيه ذلك من تهديد لمصالحهم الإستراتيجية في المنطقة[9].

فمنذ تفجر الثورة وبداية إحساس النظام السابق بخطرها، كان من المحسوس وجود انقسام ما داخل جماعة الإخوان المسلمين. فمن ناحية كان هناك جناح داخل الجماعة– ممثلا في معظم أعضاء مكتب الإرشاد ود. سعد الكتاتني عضو مكتب الإرشاد بالجماعة ورئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان في البرلمان المنتهية ولايته– ممن ذهبوا إلى التفاوض مع النظام المصري ممثلا في شخص نائب الرئيس السابق السيد "عمر سليمان"؛ على الرغم من وجود مواقف معارضة لذلك من جانب بعض الأطراف في الجماعة مثل الشباب ود. عبد المنعم أبو الفتوح على سبيل المثال. فعلى الرغم من أن التيار الذي ذهب للتفاوض قد حقق مكسبا لا شك فيه بنجاحه – فعليا وكما يذهب الكثير من المحللين– في انتزاع الاعتراف بشرعية الجماعة السياسية والقانونية التي حرموا منها منذ القرار بحظرها عام 1954؛ وهو ما يؤكده إصرار قيادات الإخوان على رفض الجماعة لإجراء أية حوارات سرية أو منفردة مع النظام، وتمسكها بأن يضم الحوار الأحزاب والقوى السياسية كافة، وأن يكون اللقاء علنيا ومصورا[10].

---

8 بناء على شهادات عيان من عدد من المتظاهرين بميدان التحرير من بينهم كاتبة هذه السطور.

9 إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/cs/ContentServer?packedargs=locale%3Dar&c=IOLArticle_C&childpagename=IslamOnline%2FIslamOnlineLayout&p=politics&pagename=IslamOnlineWrapper&cid=1278407467783

10 http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=392678

أما عن التيار الآخر الرافض للتفاوض، فقد كان يرى أن الحوار مع النظام ليس له أي قيمة طالما أنه يجري مع النظام السابق، وفي ظل بقاء الرئيس مبارك في السلطة، وأنه لا يعدو كونه محاولة للمماطلة من جانب النظام أو تضييعا للوقت. وأكدوا على أن هذا النظام يعد فاقدا للشرعية منذ بداية اندلاع الثورة[11]. وفي النهاية، فلا شك في أن الإخوان– عبر تعدد الأجنحة والتيارات بداخلهم– قد استطاعوا تحقيق مكسب سياسي مهم بتلك الخطوة، فلم يستغرق من ذهب للتفاوض وقتا أو مجهودا كبيرا، على حساب المكسب الذي تحقق باعتراف النظام بشرعيتهم، في الوقت الذي واصل شباب الإخوان فيه نشاطهم على الأرض بالمشاركة في الثورة.

حول مسألة الدولة الإسلامية التي سبق وأن أثارت الكثير من الجدل، فقد أصدرت قيادات الإخوان رسائل طمأنة مباشرة وعديدة لمعظم فئات الشعب المصري من المسيحيين والعلمانيين، وأيضا إلى الرأي العام الدولي، وعلى لسان الكثير من قيادات الجماعة حول أن الجماعة ضد نموذج الدولة الدينية– كالموجود حاليا في إيران– وأنهم مع الدولة المدنية "ذات المرجعية الإسلامية". وهذا التعبير المطاط يمكن تفسيره جزئيا من خلال تصريحات القياديين بالجماعة، فمثلا أكد د. سعد الكتاتني على أن المرجعية في مصر للقوانين والمحكمة الدستورية العليا والمجلس التشريعي، وهي دولة مدنية يكون الشعب فيها مصدرا للسلطات[12]. وثمة تأكيدات أخرى من د. عبد المنعم أبو الفتوح– الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب والعضو السابق بمكتب إرشاد الجماعة– على سبيل المثال ترى أن الدولة الإسلامية في مصر قائمة بالفعل، وإنه من الضروري– فقط– العمل على تطويرها وإصلاحها[13].

يضاف على رسائل الطمأنة تلك تأكيد قياديي الجماعة في أكثر من مناسبة أنها لا تريد الاستيلاء على الدولة أو البرلمان، وأكدت تصريحاتهم– بمناسبة وبدون مناسبة– على أنهم ، وبالتالي فإنه على الرغم من أن لديها الحق – مثلها في ذلك مثل أي تيار سياسي آخر– في تقديم مرشح للرئاسة، إلا أنها تتخلى عنه في الفترة المقبلة لعدة أسباب. أولا، لطمأنة جميع الأطراف الأخرى– سواء داخل مصر أو خارجها– في أنها لا تريد الاستيلاء على السلطة؛ ومن ناحية أخرى، لكي لا تتحمل الجماعة– وحدها– مسئولية إعادة بناء البلد بالكامل من آثار الدمار التي لحقت بها على يد النظام السابق، وهي يجب أن تكون مهمة كل المصريين في المرحلة القادمة– كما يرى قيادات الجماعة– ؛ وهذه الأسباب ذاتها هي التي تدفع الجماعة إلى إعلان أنها لن تسعى لأغلبية برلمانية، وإنما تراهن في المرحلة على المشاركة السياسية في تحالفات أوسع من القوى السياسية، وأن تكون مشاركتها من منطلق "مشاركة لا مغالبة".

---

11 http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=390428

12 بوابة الأهرام، المتحدث الرسمي للإخوان المسلمين: النموذج الإيراني مرفوض في مصر، http://www.ahram.org.eg/448/2011/02/19/25/63535.aspx

13 جريدة الشروق، "عبد المنعم أبو الفتوح: جماعة الإخوان المسلمين لن تخوض انتخابات، موقع جريدة الشروق الجديد،

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=390428

في سياق مماثل، حاولت الجماعة أيضا على لسان عدد من قياديها التأكيد على إرسال المزيد من رسائل الطمأنة خاصة للغرب، فيما يخص الالتزامات الدولية الواقعة على عاتق مصر، والمتمثلة فيما وقعته من اتفاقيات دولية، على رأسها اتفاقية السلام المصرية– الإسرائيلية. فمن ناحية، أكد الإخوان إن مصر دولة كبيرة، ولديها مؤسسات وبرلمان، وهذا الأخير هو الجهة الوحيدة– في حالة إذا ما كانت منتخبة من الشعب فعليا– المنوط بها النظر في تلك المعاهدات، والتي يجب أن تكون وفقا للإرادة السياسية للشعب. وعلى الرغم من أن الجماعة لها موقف معارض للاتفاقية، إلا أنها "تحترم جميع المعاهدات الدولية التي وقعتها مصر"[14]. المثير للجدل هنا هو أن هذا الموقف الأخير يتناقض مع مواقف رسمية معلنة للجماعة طالما عارضت هذه الاتفاقية، وأحدها كان يذهب إلى أن الجماعة ستعمل على إلغاء هذه المعاهدة بمجرد إسقاط نظام مبارك[15].

وهذا الانقسام الأخير في التصريحات يؤكد وجود هذا الانقسام بين أجنحة مختلفة داخل الجماعة؛ وهو ما يثيره بصورة أكبر الجدل الدائر بين قيادات الجماعة حول إمكانية تأسيسها لحزب في المستقبل. فمن ناحية، نلاحظ نزول عدد كبير من القيادات داخل الإخوان– ومنهم على سبيل المثال الكتاتني والعريان– على رغبة عدد كبير من شباب الجماعة الراغبين في تأسيس حزب سياسي يعبر عنهم، وخاصة مع تأسيس حزب الوسط الجديد، الذي يزعم الكثير من المحللين أنه قادر على سحب البساط من تحت أقدام الجماعة في حال تأسسه الفعلي. ومن ناحية أخرى، أكد عبد المنعم أبو الفتوح على سبيل المثال على أن أجندة الإخوان لا تتضمن السعي نحو السلطة، وهو ما يمكن تفسيره على ضوء التمسك بضرورة الحفاظ على الجماعة كمنظمة مجتمع مدني تمارس العمل السياسي وتسعى إلى إصلاح الدولة والمجتمع، لأن العمل السياسي من طبيعة الإسلام، على أن لا تنافس على السلطة الذي هو عمل الأحزاب.

و هذا الموقف تحديدا يعكس أزمة حقيقية داخل الإخوان تعبر عن مواقف وتيارات مختلفة بداخلها، من مسألة الفصل بين العمل الديني/ الدعوي/ الخيري والعمل السياسي/ الحزبي. فمن ناحية، يرى عدد متزايد من القادة بالإخوان أن المنافسة على السلطة مهمة تتولاها الأحزاب وليس حركات الدعوة، وبالتالي ينقسم معظمهم إلى من قال بأن الحركة منذ نشأتها– وإذا عدنا إلى منهج مؤسسها الإمام حسن البنا– لم تسع للوصول إلى السلطة، وهو أمر ليس في أجندتها أو في رسالتها، وأن "الدعوة إنشاء حزب لن تجد قبولا في أوساط الإخوان في مصر"[16].و على العكس من ذلك، ذهب الكثير من قادة الإخوان إلى التأكيد على ضرورة تأسيسهم لحزب مدني، عضويته مفتوحة لكل المصريين، المسلمين والمسيحيين[17]، وقد أعلن المرشد العام للإخوان المسلمين – د. محمد بديع– بالفعل عن تأسيس حزب للجماعة يحمل اسم "الحرية والعدالة"؛ وأن الجماعة بصدد الإعلان النهائي عن برنامج الحزب، مؤكدا على أن الحزب سيكون حزبا مدنيا، بمعنى أن عضويته

14 جريدة القبس الكويتية، "الكتاتني: «الإخوان» يحترمون اتفاقية «كامب ديفيد»، http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=678134&date=19022011

15 Ibid.

16 مصطفى ريالات، عمر محارمة، خليل مزرعاوي، "أبو الفتوح : إخوان مصر لن يقيموا حزبا سياسيا"، جريدة الدستور الأردني http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\ArabicAndInter\2011\02\ArabicAndInter_issue1223_day19_id304656.htm

17 محمد ماهر، "العريان: تأسيس حزب مدني من حقنا"، البوابة الإلكترونية لجريدة الوفد.

ستكون مفتوحة أمام كافة المصريين الذين يقبلون ببرنامج الحزب[18]. ولكنهم في هذا الإطار لم يوضحوا وجهة نظر حقيقية حول مسألة الفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي. وتظل هذه من أهم التحديات المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين حاليا.

أما بخصوص التيارات الإسلامية الأخرى الموجودة على الساحة، فمن المثير للدهشة أن معظم هذه التيارات– والتي لم يكن لها تواجد أو رغبة في خوض غمار العمل السياسي– قد أعلنت– فجأة عن رغبتها في تأسيس أحزاب سياسية، الأمر الذي يعكس الطفرة الكبيرة التي أحدثتها ثورة 25 يناير في حرية التنظيم، وأن مصر– في المرحلة التالية– سوف تشهد "انفجارا" حقيقيا من ناحية عدد الأحزاب التي سيتم تأسيسها.

حالة المعارضة السياسية ومستقبلها بعد الثورة المصرية

شهدت مصر بعد انتهاء الثورة، وضع خريطة جديدة للمجتمع ولتوازنات القوي بداخله، شهدت أيضا البلاد رسم خريطة جديدة للقوى السياسية المعارضة بداخلها، لاسيما وأن القوى السياسية الفاعلة والتي حركت ثورة 25 يناير، كانت هي القوى الشبابية الخارجة غالبا عن شرعية الأحزاب المؤسسية الضعيفة والغير مؤثرة. وفي هذا الإطار، سنحاول بشكل سريع في هذه الورقة توضيح رؤيتنا لمستقبل كل من الأحزاب السياسية والحركات الشبابية في أعقاب ثورة 25 يناير.

فمن المؤكد أن هذه الأحزاب السياسية القديمة، ونتكلم هنا عن الرئيسي منها (الوفد، التجمع، الناصري)، ستشهد– وقد بدأت بالفعل– انقساما واضحا بين الصفوف الشابة التي شاركت بالفعل أو على الأقل كانت مؤيدة لثورة 25 يناير من جهة، وبين قيادات هذه الأحزاب التي بدت غير مرحبة بالثورة كما كان في حزب التجمع أو على الأقل غير منخرطة بشكل واضح فيها كما كان الحال في حزب الوفد. وفي هذا الصدد، أصدرت اللجنة المركزية لحزب التجمع بضغط من الشباب بيان سحب الثقة من رفعت السعيد رئيس الحزب والهيئات القيادية بالحزب مثل الأمانة المركزية والمكتب السياسية[19]، كما طالب شباب حزب الوفد بتغيير قيادات الحزب وهيئته العليا بقيادات أخرى تعبر عن أدائه السياسي المنغمس في ثورية 25 يناير، بعيدا عن التوازنات والترتيبات والاكتفاء بدور "السنيد" وسياسة مسك العصا من الوسط.[20] فقد أصرت قيادات هذه الأحزاب على إتباع سياسات لا تتفق مع روح وأهداف ثورة 25 يناير حين أصرت على الدخول في مفاوضات مبكرة مع النظام

18 عبد المنعم محمود، "الإخوان يعلنون تأسيس حزب العدالة والحرية"، موقع "أون إسلام".
http://onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/129015-----q-q.html

19 مركزية التجمع تسحب الثقة من السعيد وتعتذر للشعب المصري، موقع جريدة الدستور، 19 فبراير 2011،
http://dostor.org/politics/egypt/11/february/19/36562

20 ثورة يناير تنفخ في النيران الهادئة بحزب الوفد، 21 فبراير 2011، موقع مصراوي،
http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2011/february/21/hezb_wafd.aspx

السياسي بقيادة عمر سليمان قبل تنحي الرئيس مبارك. ولم تكن المشكلة في قبولهم الدخول في هذه المفاوضات من عدمه– فقد كان من الممكن أن تستمر هذه المفاوضات مع استمرار الحركة الثورية في الشارع بشكل يضاعف المكاسب السياسية عن طريق تضافر المسار التفاوضي والمسار الثوري– ولكن تمثلت المشكلة الحقيقية في تسيير المنطق القديم خلال المفاوضات، هذا المنطق الذي يقوم على فكرة الحصول علي بعض المقاعد البرلمانية أو غيرها من المكاسب الجزئية التي لا تتناسب مع حجم الثورة – التي كما أسلفنا الذكر– لم يكونوا طرفا فيها من الأساس.

ومما لاشك فيه أن ما يحدث هو فرصة إيجابية من أجل تغيير وتطوير هذه الأحزاب من داخلها عن طريق تغيير كوادرها غير الفاعلة بأخرى أكثر تأثيرا وقدرة علي الحركة والإنجاز، لاسيما وأن شخصيات ذات مصداقية وقريبة من الشباب تم تعيينها في التشكيل الوزاري الجديد، وهو الأمر الذي قد يعطي ثقلاً متوقعا لجبهة الشباب داخل هذه الأحزاب.

أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية الأكثر حداثة والتي تمتعت منذ إنشائها بعدد أوفر من الشباب كما أعلنت من البداية مشاركتها في ثورة 25 يناير كحزبي الغد والجبهة الديمقراطية، فمن المرجح أن تشهد زخما أكبر بعد الثورة ومحاولات لتطويرها من قبل الشباب وجعلها أكثر فاعلية خاصة في حالة حزب الجبهة،[21] غير المنقسم داخلياً كما هو الحال في حزب الغد الذي يشهد انقسامات حادة إن لم يستطع الشباب حسمها قد ينتهي الأمر بانشقاق الحزب.

بعد أيام من الثورة شهدنا منح الرخصة عبر القضاء لحزب الوسط ذي "المرجعية المدنية المستندة على الحضارة الإسلامية"، هذا الحزب الذي ظل ما يقرب العشر سنوات بلا ترخيص. ومن المتوقع أن يحصل أيضاً حزب الكرامة ذو التوجهات الناصرية على هذه الرخصة، هذا بعد أن ظلوا طويلاً خارج إطار الشرعية القانونية رغم جديتهما بسبب رفض لجنة شئون الأحزاب إعطاءهم هذا الحق. وهذا من شأنه تطوير الحياة الحزبية في مصر وتفعيل المنافسة السياسية إثر دخول حزبين ذوي قواعد شعبية حقيقية – وإن لا تزال غير كافية– في المعترك السياسي.

فور انتهاء الثورة تكونت من جهة عدد من التحالفات الشبابية التي تشكلت من أيدلوجيات وتيارات مختلفة من أقصى اليمين لأقصى اليسار هدفت حماية مطالب الثورة التي لم يتم تنفيذها بعد، بحيث سعت إلى تكوين ما يشبه "اللوبي" أو جماعات الضغط على القوات المسلحة كتحالف ثوار مصر وائتلاف مصر حرة، وائتلاف ثورة 25 يناير الذي كان أكبرها عددًا وأكثرها تنسيقًا، هذا الائتلاف الذي ضم مجموعة من شباب الأحزاب، وأعضاء بالجمعية الوطنية للتغيير، وعددًا من شباب جماعة الإخوان المسلمين، وأعضاء بحركة 6 أبريل، والذي عقب نجاح الثورة في إسقاط رأس النظام اضطلع بمهمة

21 مقابلة تليفونية مع أحد نشطاء حزب الجبهة من الشباب المشاركين في ثورة 25 يناير، 19 فبراير 2011

مراقبة ما تحقق من مطالب الثوار وما لم يتحقق، وممارسة الضغط على الحكومة الحالية في حال تراخيها عن الاستجابة لمطالب الشعب.[22] ومن المتوقع أن يتطور هذا الائتلاف ويتحول بعد المرحلة الانتقالية وفقاً لشكلين:

- الشكل الأول يقتضي أن يعود أعضاؤه، كلٌ إلى حركته أو حزبه وفقًا للفكر أو الإيديولوجية التي ينتمي إليها (باستثناء الجمعية الوطنية للتغيير التي لن يصبح لوجودها المؤسسي معني) محاولين بذلك نقل خبراتهم إلى هذه الحركات وتطويرها[23]. وجدير بالذكر، أن الجمعية الوطنية للتغيير التي تكونت من ممثلين لأحزاب وحركات سياسية مختلفة وشخصيات عامة ومعارضة معروفة تكتلت من أجل الإصلاح والتغيير تحت قيادة محمد البرادعي كحمدين صباحي رئيس حزب الكرامة وأيمن نور رئيس حزب الغد، والروائي المعروف علاء الأسواني.....الخ تختلف من حيث الأعضاء والتنسيق وليس الأهداف عن الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير التي تكونت بالأساس من شباب راغب في التغيير السياسي، والتي من المتوقع أن يتم تأطيرها بعد الثورة بأسلوب مختلف كما سنشير لاحقًا.
- أما الشكل الثاني فقد يقتضي أن يكون أعضاء هذا الائتلاف حركة جديدة عابرة للأيدلوجيات أو حزبا جديدا ذا مرجعية أيدلوجية وسيطة كاليسار الديمقراطي أو الليبرالية الاجتماعية...الخ

وقد تعدت مجموعة من كوادر شباب الحملة الشعبية لدعم البرادعي السابقة والتي شاركت بفاعلية في تنظيم ثورة 25 يناير هذا الإطار الائتلافي، من أجل تأطير جهودها في بناء قواعد اجتماعية وشعبية في جميع المحافظات في العام السابق لأحداث 25 يناير في إطار مؤسسية حزبية جديدة سيتم الإعلان عنها قريبا، بحيث سيسمى الحزب باسم "حزب النهضة" وسيتخذ من الليبرالية الاجتماعية إيديولوجية محركة له[24]، وهو ما يعني أن ثورة الشباب نجحت في إفراز "بديل ثالث" مدني وديمقراطي رغم سعي النظام السياسي السابق إضعاف هذه القوى مستخدما الأخوان المسلمين كفزاعة في الداخل والخارج.

وأخيرًا وليس آخرًا، يتوجب علينا الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تشهد الساحة السياسية المصرية، في ظل استحقاقات ثورة 25 يناير والحريات التي أفرزتها، مزيدًا من التفاعلات التي قد تفضي إلى تغيير المشهد السياسي برمته في اتجاه تكوين كيانات جديدة وتغييرات أخرى قديمة. فقد نشهد، مع فتح باب حرية التنظيم وتكوين أحزاب كثيرة، صغيرة ومتشرذمة من المتوقع أن تتطور لاحقا في شكل ائتلافات حزبية أو أحزاب أكبر وفقًا للتجانس الإيديولوجي، وهو أمر وإن كان طبيعيا

22 الثورة التي أنجبت 6 حركات في 18 يوم، جريدة الشروق، 20 فبراير 2011، http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=393064

23 مقابلة تليفونية مع أحد نشطاء ائتلاف ثورة 25 يناير، 19 فبراير 2011

24 مقابلة تليفونية مع أحد النشطاء من مؤسسي حزب النهضة، 18 فبراير 2011

ومعروفا في المراحل الانتقالية نحو الديمقراطية، إلا أنه قد يكون نذير خطر على هذه الديمقراطية الوليدة في حال استمراره طويلا.

الدور الخارجي والثورة المصرية:

جاءت التطورات السياسية في مصر لتثير اهتماما واسعا من المجتمع الدولي، فالنظام السياسي المصري يعد أحد أهم ركائز النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، كما أن له أدوارا هامة في العديد من القضايا السياسية والأمنية في المنطقة. منذ اليوم الأول للاحتجاجات في الخامس والعشرين من يناير، وحتى نهايتها في الحادي عشر من فبراير، تابع كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الموقف عن كثب، واحتل الوضع السياسي في مصر صدارة اجتماعاتهم.

خلال الأسبوع الأول للاحتجاجات، أبدت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تعاطفا مع تطلعات الشعب المصري للحرية والديمقراطية، كما طالبا النظام المصري بضرورة البدء في خطوات " انتقال منظم" للسلطة من خلال حكومة موسعة تقود عملية الإصلاح الديمقراطي.[25] ومع تزايد وتيرة الاحتجاجات، وانضمام مئات الآلاف إلى المعتصمين في ميدان التحرير، ارتفعت نبرة الاتحاد الأوربي، على لسان كاثرين أشتون، الممثلة العليا للشئون الخارجية، والتي أعلنت أن النظام السياسي المصري قد وصل إلى نقطة اللا عودة و"أن التغيير يجب أن يأتي الآن"[26]، داعية السلطات المصرية للبدء في حوار مع كل القوى السياسية. كما أجرى الرئيس الأمريكي اتصالا بمثيله المصري في الأول من فبراير عقب إعلان الأخير عدم نيته للترشح، أكد خلاله أوباما أن الوضع لا يمكن أن يستمر على هذا النحو، وأن التغيير صار لازما، " تغييرا منظما وسلميا وفوريا"[27] على حد تعبيره.

جاء الهجوم الذي تعرض له المعتصمون في ميدان التحرير على يد بعض العناصر التابعة للنظام في الثاني من فبراير ليثير موجة من الانتقادات الدولية. أبدت أشتون قلقها الشديد حول ما تعرضت له المظاهرات السلمية، كما أدانت الإدارة الأمريكية من جانبها العنف الذي اعتبرته تهديدا لتطلعات الشعب المصري.[28] إلا أن كلا من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة لم يرتفعا بمطالبهما إلى سقف مطالب ثوار التحرير، فاكتفيا بدعوة الحكومة والمعارضة إلى الالتزام بالحوار من أجل الانتقال إلى حكومة أكثر ديمقراطية وانفتاحا وتعددية[29]. طوال فترة الأزمة لم تعلن أي من القوى الدولية صراحة عن

---

25 موقع الاتحاد الأوربي: Brussels, 31 January 2011 3065th FOREIGN AFFAIRS Council meeting Council conclusions on Egypt

26 موقع الاتحاد الأوربي:

Catherine Ashton EU High Representative for Foreign Affairs and Security Policy and Vice President of the European Commission Remarks on Egypt and Tunisia European Parliament Brussels, 2 February 2011

27 موقع وزارة الخارجية الأمريكية: Remarks by the President on the Situation in Egypt February 01, 2011

28 موقع وزارة الخارجية الأمريكية:

February 2, 2011 Washington, DC Assistant Secretary, Bureau of Public Affairs, Office of the Spokesman Philip J. Crowley Press Statement

29 موقع وزارة الخارجية الأمريكية : February 2, 2011 Washington, DC Office of the Spokesman Media Note

ضرورة رحيل الرئيس مبارك، حتى حمل يوم الجمعة 11 فبراير نهاية للأزمة بعدما قرر الرئيس مبارك التنحي عن الحكم. وقد لاقى القرار ترحيبا من الاتحاد الأوربي في بيان مشترك لكل من رئيسي المجلس الأوربي والمفوضية الأوربية وأشتون[30]، ومن جانبه أيضا وجه الرئيس الأمريكي أوباما خطابا أشاد فيه بالثورة المصرية، وما حققته مؤكدا أن تنحي الرئيس مبارك يعبر فقط عن بداية عملية التحول وليس نهايتها[31].

بشكل عام إذن، لم يكن الدور الخارجي عنصرا فاعلا خلال الثورة المصرية، بخلاف تجارب التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية والتي شهدت دعما خارجيا قويا. فقد اكتفى كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة خلال الثمانية عشر يوما بالدعم على المستوى الخطابي والذي جاء دائما كرد فعل للتحرك الشعبي، ودون أي ضغوط ملموسة على النظام السياسي. فقد أرادت القوى الدولية إظهار دعمها للديمقراطية والحرية، ولكنها أبدت تخوفها من نظام سياسي غير مستقر، فجاء موقفها المؤكد على ضرورة "الحوار من أجل انتقال منظم للسلطة" ليوازن ما بين المصلحتين: دعم الحرية والحرص على الاستقرار.

---

30 موقع الاتحاد الأوربي:

Brussels, 11 February 2011, Joint statement by President of the European Council, Herman Van Rompuy, President of the European Commission, José Manuel Barroso, and EU High Representative, Catherine Ashton on recent developments in Egypt

31 موقع وزارة الخارجية الأمريكية : Remarks by the President on Egypt February 11, 2011

التحديات التي تواجه الثورة المصرية:

إن النجاح الذي حققته الثورة حتى الآن – مثلها مثل أي ثورة– معرض لما يطلق عليه الثورة المضادة مما يفرض عليها مجموعة تحديات يجب التعامل معها حاليا حتى لا تتمكن من إفراغ الثورة من مضمونها، من أهم هذه التحديات والصعوبات:

تهديد بقاء الجيش في السلطة عبر تمهيد الطريق لرئيس جديد قادم من المؤسسة مثلما حدث في ثورة 23 يوليو 1952، فرغم تشكيلهم لجنة لوضع دستور مدني للبلاد، إلا أنه مع انتهاء عمل اللجنة في العام 1954 كان العسكر قد قرروا البقاء في السلطة ، هذا التهديد يدفع البلاد للوقوع تحت الحكم العسكري وهو ما يتناقض مع شعار الدولة المدنية الذي رفعته الثورة.

كما أن أحد التخوفات الأساسية تنبع من السرعة التي يسير بها المجلس العسكري نحو الانتخابات البرلمانية دون منح مهلة أو فترة لتشكل قوى سياسية جديدة، أو إجراء إصلاحات حقيقية على أرض الواقع، مما قد يعيد البلاد إلى نفس الثنائية التي كانت قائمة قبل الثورة والمتمثلة في الحزب الوطني والأخوان المسلمين. فالحزب الوطني ما زالت بقاياه في المؤسسات المصرية ويمكنه أن يجمع زمام أمره مرة أخرى ويلتف على الأحداث ليعود مرة أخرى إلى الساحة السياسية ويسيطر على الدولة خاصة أن الحرس القديم في الحزب بعيد حاليا عن الصورة ولا أحد يعرف تحركاتهم . أما الإخوان فرغم دورهم البارز في الثورة إلا أنهم القوى السياسية الوحيدة بين تلك القائمة المنظمة وذلك لعملها لسنوات تحت الأرض بينما كانت باقي القوى التي تعمل في النور مكبلة من جانب النظام السابق. كما أنه من الممكن في هذه الحالة يمكن أن تأتي الانتخابات الديمقراطية بقوة تستولي على الحكم وبالتالي القضاء على الهدف الأساسي من قيام الثورة وهو الحرية.

أما عن أحزاب المعارضة فتمثل الثقافة السياسية لقادة ورؤساء الأحزاب الحالية تهديدا للثورة وضح بجلاء خلال المفاوضات التي دخلوها مع النظام منذ اندلاع الثورة حتى الآن، فتحركاتهم ما هي إلا محاولة للحصول على قطعة من الكعكة بغض النظر عن وجود تغيير فعلي يساهم في عملية التطور الديمقراطي .

أما السيناريو الأخير في ظل الظروف الراهنة من تعثر اقتصادي كنتيجة طبيعية للأحوال التي تمر بها البلاد, فإن هذه الظروف تمثل فرصة سانحة لرجال الأعمال من أجل السيطرة على كل من الحياة الاقتصادية والاجتماعية , وهو ما يمكن أن يفضي إلى نفس النتائج السابقة للثورة من احتكارات وعصف بشعار آخر من شعارات الثورة، وهو العدالة الاجتماعية، وهو ما سيقود إلى التحكم في الحياة السياسية، ما يعيدنا إلى المربع الأول.

أي أن التحدي الأساسي للثورة يكمن في مقاومة أي محاولات للرجوع إلى الخلف أو الذهاب في طريق غير طريق الديمقراطية الكاملة.

الفصل الثاني

حول التجربة البولندية: الشرق الأوسط نحو البحث عن مخططات المرحلة الانتقالية

باتريشيا ساسنال– المعهد البولندي للشئون الدولية

إن إمكانية نقل الدروس المستفادة من خبرات دولة، فيما يخص عملية الانتقال المنظم من حكم سلطوي لحكم ديمقراطي إلى دول أخرى هو أمر غير واضح تماماً. فالبعض يدعي أن القرن العشرين يمدنا بوافر من الخبرات عن عملية الانتقال. والواقع يقول أن كل الدول غير الديمقراطية والتي تحولت إما عاجلاً أو آجلاً إلى نظم ديمقراطية يمكن أن تمثل إلى حد ما مثال يحتذي به مثل ألمانيا الغربية، واليابان، وإيطاليا (بعد الحرب العالمية الثانية)، والبرتغال، وأسبانيا، واليونان (في السبعينات) أو بعض الدول الأسيوية مثل كوريا الجنوبية. وتدور الشكوك في مدى إمكانية تناقل الخبرات من بلد إلى أخر حول الظروف الأولية والمختلفة في كل الأمثلة السابقة ومدى انطباقها في الحالات المستجدة مثل خصائص وظروف النظام الاقتصادي المختلفة وغياب الكيانات السياسية الملائمة أو تباين الخلفيات التاريخية والثقافية. أما في حالتي مصر وتونس، على الرغم من مرور كلا منهما بنقطة شديدة التناقض حيث تحتاج كل دولة إلى صناعة قرارات مرتبطة بواقعها فقط ولكن في ذات الوقت من المنطقي أن تحتاج كلا منهما إلى النظر باهتمام إلى خبرات الدول الأخرى فيما يخص عملية الانتقال.

والدراسة التالية ستوضح أن هناك بعض الأمور بعينها التي تجعل التجربة البولندية في الانتقال في عام 1989 ملائمة بالأخص للتغيرات الحادثة في مصر وتونس. ولن تشير هذه الدراسة إلى الممارسات الفضلى التي تم تنفيذها بنجاح في المرحلة الانتقالية في بولندا فقط بل ستوضح أيضاً على حد سواء أوجه القصور في الاختيارات البولندية والتي قادت إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية. وينتهي التقرير بدراسة حالة منفصلة عن دور الكنيسة الكاثوليكية في عملية الانتقال وهو ما يتوازى مع حالة الإسلام السياسي في مصر.

ظروف أولية متشابهة:

بدأ تراجع النظام البولندي مع لحظة بداية ارتكابه ممارسات وحشية لم تكن خاضعة للمساءلة، هو ما تمثل رمزياً في مقتل جريجوز بيرزميك Grzegorz Przemyk، الشاعر ذو التسعة عشر ربيعاً، والذي قتلته قوات البوليس بوحشية في عام 1983. أما في مصر، وفي شهر يونيو 2010 تم اقتياد خالد سعيد، 28 سنة، إلى خارج أحد مقاهي الإنترنت بالإسكندرية التي كان يجلس بها ليتعرض للضرب بوحشية أودت بحياته في الحال. واستغرق الأمر 6 سنوات في بولندا بينما استغرق 6 شهور في مصر، أما تونس فقد كانت مدة شهران كافيان: في 17 ديسمبر 2010 قام محمد البوعزيزي، شاب عاطل عن

العمل، بإضرام النار في نفسه بعد ما قام البوليس باحتجاز عربة الخضار التي كانت مصدر رزقه. حيث مثلت جرائم القتل الوحشي المذلة للحياة القاسم المشترك في الحالات الثلاثة. **كما مثل كل من، التدهور المستمر في وسائل المعيشة، والصعوبات الاقتصادية، والبطالة، والتفاوت ما بين السلطة والشعب، والفجوة بين الأجيال، والرقابة أزمات عصفت ببولندا في الثمانينات وعصفت بالعالم العربي في القرن الحادي والعشرين.**

في مصر وتونس، ساعد صغار الناشطين الاجتماعين المدعومين بالقوى الجديدة للإعلام الحديث (الانتشار الواسع لقناة الجزيرة وويكليكس) في إيقاظ الثورة. أما في بولندا أطلقت النقابات العمالية المدعمة بالمفكرين اليساريين الشرارة الأولى في التغيير، حيث تعالت أصوات المفكرين بالسخط على الأوضاع في ذلك الحين بالنيابة عن هؤلاء المعدمين. وبالمثل، كان الوضع في مصر وتونس حيث تحدث الشباب والفقراء على نحو متناغم. ونموذج لذلك، حركة 6 أبريل وهي أكبر الحركات المتأثرة بالإعلام الاجتماعي في مصر والتي انبثق عنها إضراب المحلة في 2008، أما على الصعيد التونسي فقد كان الاتحاد العام للعمال التوانسة إلى حد ما المحرض على الثورة، حيث ساعدت الفروع المحلية للاتحاد على تعبئة الناس بفضل كيانه المنظم.

وأدت حالة الانهيار الكبير للاقتصاد في بولندا في الثمانينات إلى عملية التغيير، فلم تتمكن نظم الإصلاح العتيقة من التعامل مع حجم المشكلات، أما في مصر، لم تعد الإصلاحات كافية على الرغم من برامج الخصخصة والدعم وما إلى ذلك من البرامج الإصلاحية. وفي تونس أخذ الاقتصاد في النمو ولكن بقيت أزمة البطالة وبخاصة بين الشباب تضرب هذا الاقتصاد بشدة. ومع بداية رفع أسعار الخبز في بولندا نشبت الاحتجاجات تحت شعار "تريد الخبز". وكذلك الحال في مصر وتونس حينما غزى المتظاهرون الشوارع في سعيهم نحو الكرامة، وفي ظل كراهية بن على ومبارك كرموز للحكم في بلدانهم، وكذلك اشمئزاز البولنديين من الحكم الشيوعي "الكوميونا". ومن المثير للاهتمام أن المشاعر المعادية للنظام قد غذتها أفكار دينية في بولندا ومصر وتونس على حد سواء. حيث لعبت الكنيسة الكاثوليكية في بولندا دور بارز في القضاء على الشيوعية وإضفاء طابع أخلاقي على الثورة، بينما ظلت الأحزاب ذات الخلفية الدينية تمارس دورها لفترة طويلة كمعارضة أو جماعة محظورة قانونياً، وإضافة إلى المعارضة، أخذ الوازع الديني في النمو بين الناس أنفسهم.

وأدى تجمع كل هذه العوامل إلى حدوث تغيير سلمي في الحالات الثلاث ولو مع اختلاف المردود من حالة لحالة. فعملية الانتقال والتحول الديمقراطي لم تنته ومازالت قائمة حتى بعد مرور أكثر من 20 عاماً في بولندا. أما في حالة مصر وتونس فمازال المستقبل بحاجة إلى تحديد بواسطة النخب الحديثة والقديمة المهمومة بضرورة اتخاذ قرارات إستراتيجية في وقت تشوبه الفوضى.

القوى السياسية

لم تكن القوى السياسية الآخذة في الظهور على الساحة مستعدة لحكم البلاد، حيث تميل هذه القوى إلى رؤية العالم في تصنيف ثنائي كلعبة محصلتها النهائية صفر، من خلال الاعتقاد أن الصراع الذي يجب عليهم تحمله هو الصراع من أجل زوال الطاغية، بينما هذا الصراع هو عملية اجتماعية طبيعية وجزء من الحياة السياسية والاجتماعية. **وبهذا تصبح الثورة هي مجرد نقطة بداية لمرحلة جديدة حين يتم حل الصراعات الجوهرية بطريقة ديمقراطية غير سلطوية.** وعندما يتم تجاهل هذا الشكل من الاستعدادات تتعقد الفترة الانتقالية ككل. ففي بولندا أصبح واجهة الثورة ليخ فوانساLech Wałęsa أول رئيس ديمقراطي. ولم يشفع له الدور الذي أداه في إحداث التغيير لقبول الشعب البولندي له في مرحلة ما بعد الثورة وهو ما تفاجئ به الجميع فيما بعد، فواجه المعارضين له سواء من داخل معسكر مؤيديه أو من داخل المجتمع الذي دعمه في البداية. وسرعان ما شكلت جبهة المعارضة المتحدة أحزاب صغيرة، وانقسم معسكر "تضامن" (اتحاد النقابات العمالية البولندية المستقل) وبدأت التعددية السياسية النظامية في الظهور. وحتى وإن كان الفرد لا يستطيع تقييم مدى قابلية هذه التجربة للنقل لحالات أخرى من عدمه، فهي تحتاج إلى مزيد من التأمل والتفكير بالأخص في الأطر المحيط وهي الأكثر أهمية.

استخدام فلول النظام السابق والخبرات في فترات التحول. يُعد هذا الأمر من الأمور الصعبة فربما يحوي عواطف معادية للنظام في لحظات حاسمة مهمة لبدء عملية التحول بشكل سلس. ولا يمكن تطهير السياسات الجديدة من عناصر النظام السابق حيث أنهم يمتلكوا خبرات كافية ومناسبة لحكم البلاد وهو ما لا تملكه النخب الجديدة. والمرحلة الانتقالية على حسب تعريفها هي انتقالية بمعنى أنها تجمع ما بين القديم والحديث. وفي مصر يمثل رئيس الوزراء الجديد عصام شرف على نحو دقيق "رجل منتصف الطريق" و وجود مزيد من هذه الشخصيات أمر مرغوب فيه إذا كنا نريد لعملية الانتقال أن تسير على نحو أسرع. في بولندا، تم حل الحزب الشيوعي الحاكم سابقاً، ولكن قام بعض من مسئوليه السابقين بتكوين تحالف اليسار الديمقراطي بالتعاون مع الناشطين اليساريين. وفي مصر، تم حل الحزب الوطني الديمقراطي؛ وفي تونس تم تعليق أعمال حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وبالنسبة للملايين أعضاء هذه الأحزاب المعلقة والمنحلة فسيكون مصيرهم معتمد على توجه المرحلة الانتقالية والتغيير الذي ستضفيه عليهم ،فمن الممكن أن يعودوا مرة أخرى في شكل تكوين آخر مع مضي الوقت. ولا يجب النظر لهذه العملية بمنظور سلبي بقدر اعتبارها نتيجة طبيعية لعملية ديمقراطية شاملة. والمعضلة الأكثر تعقيداً ستكمن في تطهير قوائم المسئولين في المناصب العامة من هؤلاء أتباع "مبارك" أو "بن علي" أو من له صلة بطريقة أو بأخرى بالنظام السابق. **وجلبت عمليتي الإقصاء ثم تطهير الساحة من أتباع الحزب "الشيوعي" الحاكم في بولندا مناقشات حادة في المجتمع انقسم فيها الرأي حول كيفية التعامل مع آلاف من الناس العاملين في هياكل ما قبل عام 1989.** وسيعاني الاقتصاد بفعل الطريقة التي يتم التعامل بها مع المنتفعين من النظام السابق. وستنشب عاجلاً أم أجلاً الخلافات حول التشارك في المال العام ، والممتلكات التي يضعها الجيش المصري تحت حرية تصرفه.

الإصلاحات الدستورية

استغرقت هذه الإصلاحات وقتاً طويلاً في بولندا حيث كانت تسير بشكل تدريجي يشوبه الحذر. ففي أبريل 1989، قام البرلمان بتعديل دستور عام 1952 طبقاً لاحتياجات المرحلة الانتقالية واتفاقيات المائدة المستديرة. وتم تقسيم مقاعد مجلس النواب "*Sejm*" بنسبة 65% للحزب الحاكم و35% للمعارضة كما تم الاتفاق على إنشاء مجلس آخر بجانب مجلس النواب آلا وهو مجلس الشيوخ "*Senat*" على أن تكون الانتخابات حرة وديمقراطية. وعقدت الانتخابات في 4 يونيو 1989 حيث حصل معسكر "تضامن" على 35% من مقاعد مجلس النواب و99 مقعد من أصل 100 مقعد لمجلس الشيوخ وهو ما مثل انتصار ساحق أدهش الجميع بما فيهم المعارضة. ولم يتمكن الحزب الحاكم من تشكيل الحكومة لذا تم تنصيب تاديوش مازوفيتسكي كأول رئيس وزراء حر في أغسطس 1989. وفي ديسمبر تم طرح تعديل جديد للدستور أعتيد على تسميته تعديل ديسمبر. وعمل هذا التعديل على حذف جزئية الديباجة الأيديولوجية والسماح بالتعددية السياسية في بولندا[32]. ومن الجدير بالذكر أنه إلى هذا الحين كان دستور 1952 لا يزال قائماً، وفي أبريل 1990 تم حل الحزب الشيوعي، وفي أبريل 1992 قبل مجلس النواب المذكرة الدستورية والتي نظمت عملية كتابة دستور جديد للبلاد. وحددت المذكرة أنه يجب استيفاء موافقة الجمعية الوطنية –المكونة من مجلسي الشيوخ والنواب بالبرلمان بالإضافة إلى الرئيس – على الدستور الجديد قبل طرحه للاستفتاء العام للشعب. يمكن للرئيس أو المفوضية الدستورية المنبثقة من الجمعية العمومية والمكونة من 56 عضو من أعضائها وعدد من المواطنين يعادل 500000 مواطن وضع المسودات الدستورية منذ عام 1994. واتسم العمل في الدستور الجديد بالبطيء وفي ذات الوقت اتسم النظام بغياب الشفافية وهو ما نتج عنه" دستور صغير" في عام 1992 والذي نظم بدوره العلاقة فيما بين السلطات التشريعية والتنفيذية وكذلك الحكومة المحلية. وظل الأمر هكذا حتى أبريل 1997 حينما تم الموافقة على الدستور الجديد لبولندا ليحل محل دستور عام 1952.

في مصر وتونس، يود شعبي البلدين عمل دستور جديد. وفي مصر، تم طرح 8 تعديلات على الدستور القديم للاستفتاء الشعبي في 19 مارس، ولكن بعد مرور أسبوعين أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلغاء دستور 1971 كلياً على أن يحل محله إعلان دستوري في عملية شابها السلطوية وغياب الشفافية[33]. **وفي بولندا وصفت المناقشات حول الإصلاحات الدستورية بالدقة والشمولية على الرغم من تعدد الصعوبات.** وفي نهاية المطاف تمخضت عن كل هذه المناقشات وثيقة دستورية مكتوبة بشكل جيد.

[32] M. Bankowicz, *Transformacje konstytucyjnych systemów władzy w Europe Środkowej",* Kraków 2010, p. 140.

33 Nathan J. Brown, Kristen Stilt, A Haphazard Constitutional Compromise, Commentary, CEIP, 11 April 2011,

http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=43533

إصلاح الإدارة العامة – اللامركزية

يُعد إصلاح الإدارة العامة في مصر هو واحد من أهم الموضوعات العاجلة التي تحتاج إلى تدخل؛ فعلى سبيل المثال، يتم تعيين ال27 محافظ في مصر بواسطة رئيس الجمهورية بينما يرفعوا التقارير إلى وزير الإدارة المحلية. أما موظفي الإدارات الحكومية في كل محافظة فهم بشكل فني موظفين تابعين للمحافظ بينما يرفعوا التقارير للوزارات المركزية. وأنتجت المحاولات الموسمية لجعل الإدارات المحلية لامركزية نتائج غير مرضية[34].

اتصفت الإدارة العامة البولندية إبان المرحلة الانتقالية بعدم الفعالية والفساد، وأخذت بولندا على عاتقها إصلاح النظم الإدارية في وقت مبكر ولكن بدلاً من إصلاح الإدارة المركزية بشكل مبدئي سيطرت اللامركزية على نموذج الإصلاح الإداري هناك. وخضعت المجالس المحلية (البلديات) لسيطرة الحكومة الشيوعية، لذلك تطلبت عملية إصلاح ودمقرطة هذه الهيئات عمل انتخابات ديمقراطية. ظل مجتمع بلدية الحكم الذاتي الرئيسي المسمى *بجمينا* (*gmina*) وكأنه في مرحلة ما قبل الحرب في بولندا، وسرعان ما بدأت في العمل حيث يوجد الآن 2478 بلدية. وعقدت أول انتخابات بلدية حرة في وسط أوروبا في يوم 27 مايو 1990. وتسير الدولة خدماتها وتقدمها من خلال المحافظات، وفي مارس 1990، تم تأسيس مجلس للمقاطعة بناءً على قانون أصدره البرلمان؛ وتتكون هذا المجلس من ممثلي بلدية الحكم الذاتي (*جمينا gmina*) حيث كان يعمل بمثابة الحكم في النزاعات بين المواطنين والبلديات، كما يعمل ككيان إرشادي للمحافظات. ويعتمد دخل الحكومات المحلية على العوائد الخاصة بهم بجانب الدعم والمنح التي يتلقوها من موازنة الدولة.

وسارت الإصلاحات دون معارضة شديدة، لا سيما داخل الحكومات المركزية التي كانت راغبة في التخلي عن مزيد من الصلاحيات للبلديات المحلية، ونتيجة لذلك تألفت العديد من مجموعات الضغط تمثل المحافظات، وبلدايات الحكم الذاتي، والمدن، والبلدان، ولم تبدأ المرحلة الثانية من الإصلاحات قبل إتمام الانتخابات في خريف عام 1997.

يطرح مشروع "خلاصة التحول الأوروبي"[35]، الذي بادرت به مفوضية الاتحاد الأوروبي، الدروس التالية:

- هناك احتياج للإرادة السياسية والدعم على المستوى السياسي (أحزاب، حكومة، برلمان)
- يجب تعبئة دعم واسع المدى من المجتمع المدني (على المستويين المحلي والوطني)
- تكون فرصة الإصلاح مواتية لوقت محدود (بعد انفراجة سياسية ما)، كما تبرز الحاجة لعمل تدخلات حاسمة قبل أن تقوم الكيانات المعارضة للإصلاح بتنظيم نفسها مرة أخرى.

34 "Information Technology for Local Administration Support: The Governorates Project in Egypt." MIS Quarterly, June 1996., 121, Academic Search Complete, EBSCOhost (accessed April 7, 2011).

35 Full text of European Transition Compendium is available online:

http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/european_transition_compendium_report_20101125.pdf

الاقتصاد

تم وضع عملية الإصلاح الاقتصادي كأولوية تالية في عملية التحول. وهناك اختلاف بين النظم الاقتصادية الانتقالية في بولندا والبلاد العربية. فتمتلك بولندا اقتصاد مركزي التخطيط به بعض العناصر من اقتصاديات السوق – مثل الملكية الزراعية الخاصة – التي واجهت تحدي انتقال بعيد المدى لاقتصاديات السوق. أما مصر وتونس وليبيا والبلاد العربية الأخرى فهي إما منتجة للبترول أو مستوردة وتمتلك اقتصاديات سوق بشكل جزئي. ومع ذلك نتج في جميع هذه البلدان مشكلات متشابهة مثل عدم استدامة الوضع الراهن ونسبة بطالة عالية. فنتيجة لحذرهما من السخط الاجتماعي، شرعت النظم الحاكمة في كل من بولندا ومصر، على سبيل المثال، في القيام بإصلاحات اقتصادية قبيل الانتقال والتي تم تقديمها في الثمانينات حيث نمى القطاع الخاص بشكل ثابت؛ ففي 1988 أزالت حكومة ميتشيسلو راكوويسكي جميع العقبات التي تمنع الشركات الخاصة من دخول السوق. وهو أشبه بما حدث في مصر حين تم طرح خطط الخصخصة.

ولكن تكمن المفارقة الدرامية في أنه كلما انفتحت العملية السياسية، كأحد متطلبات الديمقراطية، زادت استجابتها لمطالب من يخسرون اقتصادياً وسياسياً. حيث تشمل المراحل الأولى في الانتقال الاقتصادي في تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى شركات خاصة مما يمنح ملاكها أرباحاً هائلة وهو يمكنهم من احتكار السوق مثلما حدث قبل الفترة الانتقالية. وعلى المدى القصير يصبح هؤلاء هم أكثر الرابحين ويمكن أن يؤثروا على سياسات الإصلاح للإبقاء على مناصبهم. ومن ثم، يمكن أن نستنتج أن حدوث كلا من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الفورية أمر مستحيل أو أن أي منهما سيعيق الآخر. وهناك أمثلة بولندية تبطل هذا الاستنتاج؛ **فبشكل غير مقصود، أوجدت الكيانات الجديدة – بالأساس الشركات – دائرة للإصلاح لتخفف جزء من التكلفة الكبيرة للانهيار الاقتصادي.** فحين استطاعت هذه الشركات البقاء وبدأت في تحقيق الربح، خلقت حركة سياسية ديناميكية.

بدأ التحول تجاه اقتصاد السوق في بولندا عام 1990 في ظروف مختلفة تماماً من حيث التضخم المتزايد، وارتفاع معدلات البطالة المقنعة، وفي ظل دين عام خارجي، سوق سوداء لتداول العملات الأجنبية، بالإضافة إلى وقطاع عام متهالك. وتوجب على الحكومة الديمقراطية الأولى برئاسة تاديوش مازوفيتسكي Tadeusz Mazowiecki أن تعمل على تحرير اقتصاد في حالة تضخم شديد. وقامت وزارة المالية التي يقودها ليشيك بالسيروفيتش Leszek Balcerowicz بإعداد وتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي في خلال العامين الأولين من العمل، وكانت هذه البرامج بمثابة العلاج بالصدمات، فهي برامج شاملة للتحول جمعت ما بين التدابير المواجهة للتضخم والإصلاحات المؤسسية. وسمحت هذه الإصلاحات الليبرالية لبعض المشاريع بالازدهار، ولكن في ذات الوقت لم تنظم السوق بشكل كافي وفيما بعد في خلال فترة قصيرة نتج عنها تعميق حالة الركود (نمى معدل التضخم 70% للعام). كما كان لهذه السياسات أيضاً تكلفة اجتماعية خطيرة تمثلت في نمو البطالة والفقر. ولكن على المدى البعيد انخفض التضخم في مدة عقد من الزمن ليتدنى إلى 1.9% في عام 2002 حيث أخذ الاقتصاد في النمو بشكل مستقر.

كان هناك عاملان اقتصاديان مساعدان في 1989 آلا وهما: وجود تشريع أساسي من الفترة ما قبل الحرب (القانون المدني والقانون التجاري) ،واستقلال فعال للقضاء. فضلاً عن وجود نوع من روح المبادرة بين الناس وهو الأمر الذي يتشارك فيه التونسيون والمصريون، ومع ذلك **تسببت أوضاع المعيشة الصعبة في استياء كبير بين أوساط المجتمع** والذي يتم تفسيره سياسياً واجتماعياً في شكل انقسام مجتمعي شديد (بين معارض ومؤيد للإصلاح)، ولعبة العتاب السياسي وظهور أحزاب شعبوية والحنين "للأيام الجميلة الماضية".

البطالة والاستياء. في أول سنتين من المرحلة الانتقالية، نمت البطالة بشكل سريع حيث ذهبت بولندا من نسبة صفر شكلية للبطالة (حيث كانت هناك بطالة مقنعة) إلى 14%. فالبطالة في بولندا هيكلية وتتعلق بالاحتياجات المتغيرة للدولة والشركات المزدهرة من ناحية ومهارات سكان غير ذات صلة. وأثر ذلك بالأخص على الشباب، وهو درس هام جداً بالنسبة لمصر وتونس. وفي ذات الوقت زادت أعداد الفقراء في التسعينات. وفي 2002 زاد عدد من يعيشون تحت خط الفقر الوطني إلى 15% من مجموع عدد السكان ولكن كان عدد الناس الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم 8.5% في 1993 و11.3% في 1996 من التعداد الكلي للسكان (من إحصائيات البنك الدولي). ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن أعداد الفقراء في مصر وتونس في عام 2005 وصلت إلى 18.5% و7.4% على الترتيب.

احتاج أكثر من 4 مليون شخص في بولندا إلى دعم، حيث كان هناك معدل موحد/ثابت لإعانة البطالة (78% من الحد الأدنى للأجور شهرياً، و29% من متوسط الأجور) حيث خصص هذا لمن لديهم خبرة عمل ما بين 5 سنوات إلى 20 سنة.

واعتمدت مدة الدعم على مكان الإقامة واختلفت من 6 إلى 18 شهر. والدرس المستفاد الذي يمكن أن نستخلصه في موضوع تقديم الدعم للعاطلين هو أن النظام لابد وأن يرتبط بخبرتهم العملية السابقة والحالية حتى لا تشجع الإعانة على استمرارهم في حالة البطالة.

وفي النهاية، تتقارب الإصلاحات الاقتصادية (بعد مرحلة 1995) بينما يظهر حافز إضافي لفاعلية هذه الإصلاحات التي كانت ستحدث بالضرورة وهو احتمال انضمام بولندا للاتحاد الأوروبي والمتطلبات التي فرضها ذلك. ولكن في البداية، في 1990 أطاح الاستياء الشعبي بحكومة الحزب المسئول عن الإصلاحات (الاتحاد الديمقراطي) في انتخابات 1993 مما فتح الطريق لتحالف اليسار الديمقراطي.

استخدام "السياسات الاستثنائية" فيما بعد الثورة. على حسب ما ذكره الزعيم الليبرالي والعقل المدبر للإصلاحات الاقتصادية في بولندا، ليشيك بالسيروفيتش Leszek Balcerowicz، بأن هناك فترة قصيرة لكنها استثنائية من السياسات

بعد عملية الانتقال عندما يتقبل الناس عن طيب خاطر الإصلاحات المؤلمة أكثر مما كان من قبل. ومن ثم، يوضح هذا أن القيام بالإصلاحات السريعة أفضل من القيام بالأخرى التدريجية في خلال هذه الفترة. وقام بالسيروفيتش Balcerowicz بتنفيذ إصلاحات تسببت بشكل رئيسي في زيادة هائلة في معدلات البطالة والتضخم في مطلع التسعينات، ولكن في وقت لاحق نتج عن هذه السياسات معدلات نمو اقتصادي عالية.

العلاقات الاجتماعية

وصف 22.4% فقط من البولنديين حياتهم في 1991 "بالناجحة" بينما نمت هذه النسبة لتصل إلى 33.5% في 2005. ولكن في الوقت نفسه في 2007، عجز نصف البولنديين عن الإجابة عن السؤال: هل نجحت إصلاحات ما بعد 1989 أم لا؟ ويقدم هذان العاملان تفسيراً رمزياً لمدى تشكيل الفترة ما بعد 1989 لحياة الشعب البولندي، فمن ناحية جلبت الإصلاحات دون أدنى شك تغييراً كيفياً واقعياً، ووفرة في المحال، وأوضاع حياتية أفضل تدريجياً رغم بطئها، وحرية تعبير، وتعددية، واحترام الملكية العامة، وبالرغم من ذلك تسببت– وما زالت تتسبب– التكلفة الاجتماعية للتحول البولندي مشاعر متفاوتة من ناحية أخرى. ومع ذلك يمكن أيضاً أن الاستدلال على استنتاج عام مفاده أن: **يأخذ المجتمع الانتقالي وقتاً ليصل إلى الديمقراطية وتبعاتها أو سيادة القانون.** وفي مسح تم إجراءه في عام 2009 حول سير الديمقراطية في بولندا، شعر 25% فقط من البولنديين أن لهم تأثير على الدولة بينما زعم 72% أن ليس لهم أي تأثير[36].

ويستحق الجانب الاجتماعي للتحول نظرة أكثر تأملاً ويرجع ذلك لعدد من التشابهات بين بولندا وتونس ومصر، لاسيما فيما يتعلق بالإصلاحات في بولندا والتي يمكن أن تثبت فعاليتها اليوم بالنسبة للشباب التونسي والمصري على الأخص في موضوعات تدين المجتمع، ووضع النساء، والحوار التعليمي والاجتماعي.

تمثل دور الكنيسة الكاثوليكية في التحول البولندي حالة خاصة، حيث كان دورها فعالاً كجزء من المعارضة قبل 1989 وفي 1989 ساد التوقع بأن الكنيسة الكاثوليكية ستلعب دوراً في تشكيل العلاقات بين المواطنين بما أن الحكومة المركزية توقفت عن القيام بهذا الدور[37]. مرفق مع التقرير دراسة حالة حول دور الدين المُسيس في مصر وبولندا.

النساء. كما هو حال النساء في مصر، ففي بولندا كان النساء ومازلن لدرجة ما حتى الآن من الفئات المحرومة على الصعيد العام. حيث مثلت أوضاع النساء قضية مستمرة ومستقلة عن النظام السياسي، وبالفعل في عام 1986 تم تأسيس مكتب مفوضية النساء بوزارة العمل، ومنذ بداية عملية التحول أصبح وضع النساء في المجتمع وعلى المستوى العام موضوعاً من موضوعات النقاش العام الذي اشتركت فيه الأحزاب السياسية والكنيسة ومؤسسات أخرى فاعلة في هذا

36 Opinie o funkcjonowaniu demokracji w Polsce, BS/20/2009, CBOS, February 2009, http://www.cbos.pl/SPISKOM.POL/2009/K_020_09.PDF

37 Sebastian, Kozłowski, Transformation in Poland as Positive and Negative Innovation, [w:] J. Błuszkowski, S. Sulowski (red.), "Dilemmas of Polish Transformation", Warszawa 2010, p. 33.

الأمر. وتعززت عملية تغيير هوية النساء بإمكانيات إدراك الذات، وعلى العكس قيدتها بعض الأطر الثقافية والدينية. ولا يمكن التقليل من دور النساء في عملية التحول، فعادةً ما كن يلعبن دوراً من الكواليس أو الصف الثاني أو بصمت بعيداً عن أضواء النخبة السياسية والتي لديها إلى الآن تمثيل هامشي للنساء. ومن الصحيح القول بأنه بينما تعمقت جذور المجتمع المدني انتشرت العديد من المنظمات النسوية لرفع الوعي عن أوضاع النساء في المجتمع البولندي الآخذ في التغير. **وسيظهر تباين فيما بين الدور التقليدي للنساء في المجتمع عن الفرص التي يمنحها نظام ديمقراطي في مصر وتونس، مما يجعل الخبرة البولندية على الأخص فعالة في هذا الأمر.**

التعليم. تم طرح قانون نظام التعليم في عام1991، ومع ذلك لم يبدأ الإصلاح الحقيقي قبل عام 1999، حيث تشرف وزارة التعليم الوطني على نظام التعليم ولكن تبقى إدارته تسير بشكل غير مركزي: حيث تدير البلديات الحضانات والمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية ذات المستوى الأقل، وفي ذات الوقت يدير الحي المدارس الثانوية العليا والمدارس الخاصة (الفنية)، كما يتم تعيين مداراء المدارس بواسطة هيئة إدارية عامة. وتقوم لجنة الاختبار المركزية بقياس الإنجازات التعليمية للطلبة والمدارس. وفيما بين العامين 1988 و2002، قل عدد من لم يكملوا تعليمهم الأساسي أو من لم يتعلموا قط ثلاث أضعاف، ومع ذلك **يظهر غياب المساواة في فرص التعليم في النوع الاجتماعي/الجندر ومكان الإقامة** (إذا كان قروياً أو من أصل غجري). فالأطفال من المناطق الريفية يحصلوا على تعليم أفقر بسبب تعليم والديهم الفقير وكذلك بسبب نسبة الفقر العالية وأيضاً بعد مسافة المدارس. وشملت البرامج الناجحة لتطوير الحصول على التعليم ما يسمى بـSchool Layette أو (لوازم المدرسة) وهو قيد التنفيذ منذ 2002 ويوفر للأطفال المتطلبات الأساسية للمدارس) أو البرامج التي تمكن الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بما فيهم الأطفال ذوي الإعاقات من العمل في مجتمع الأطفال الأصحاء. إضافة إلى ذلك كان نظام التعليم والتدريب المهني بحاجة إلى إعادة هيكلة (تم هذا فيما بعد) ولكن يمكن أن يكون هذا الأمر مفيداً للغايةً في مصر وتونس للشباب العاطل (دون عمل).

تم تنفيذ تقنيات التواصل في المدارس من خلال برامج مثل غرفة إنترنت في كل بلدية/مدرسة ثانوي/ مدرسة. وتضمنت مشاريع مثل تجهيز المدارس بنظم الحاسب الآلي وتدريب للمدرسين (منذ 1998 إلى 2005). وتفيد الخبرة البولندية في أن **جميع المجهودات لتطوير مدخلات تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية عليها أن تركز على الدعم المنهجي للمدرسين وخلق موارد إلكترونية تعليمية متوفرة لكل من المدرسين والطلبة.**

هناك رابط واضح وقوي بين التعليم والتوظيف حيث تتضح أهمية الإصلاح المناسب للتعليم في خلق وظائف أكثر وأفضل. وفي هذا الشأن يُعد التعليم والتدريب المهني بالأخص الأكثر أهمية؛ حيث أنه يسمح بتوافق مؤهلات قوة العمل مع احتياجات السوق.

التحول يدفع الابتكار. في هذه الفترة سريعة التأثر يجاهد الأشخاص المبتكرين. وهذه المقولة صحيحة بمعناها الإيجابي والسلبي، فالمعنى الإيجابي يظهر من خلال السوق الحر والسياق الاجتماعي حيث تبرز الشركات بجميع أنواعها والمجتمع المدني المنظم؛ أما المعنى السلبي يتمثل في أن الابتكارات قد تقود إلى السلوك الفاسد/المنحل مثل الفساد أو الجريمة. وبالرغم من ذلك تجعل الصفة الإبتكارية التي ظهرت في الفترة الانتقالية الإصلاح التعليمي في مصر من أهم المهام وأكثرها إلحاحاً (66% هي نسبة الأمية مصر، 78% نسبة الأمية في تونس). وفي بولندا، لم يكن إصلاح التعليم أولوية حيث كانت نسبة المتعلمين أقرب إلى 100%.

الحوار المجتمعي واللجنة الثلاثية. سار الحوار المجتمعي في بولندا في عام 1994 بشكل مؤسسي عن طريق تشكيل لجنة ثلاثية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية تكونت من ممثلين عن الحكومة والاتحادات العمالية وأصحاب العمل الخاص. وتمتد اختصاصاتها إلى وضع مؤشرات لدفع النمو في الشركات والمؤسسات الحكومية وكذلك في إبداء الرأي في مسودات الموازنات حيث يكون الأخذ برأيها مناسب حينما يكون النظام الاجتماعي في خطر نظراً لأنه من الممكن أن تناقش جميع القضايا التي لها أهمية اجتماعية جوهرية. وهناك أيضاً لجان محلية للحوار المجتمعي (على مستوى المحافظات). وينص دستور عام 1997 على المبدأ العام للحوار المجتمعي وهناك أيضاً موقع اليكتروني كبير مخصص للحوار www.dialog.gov.pl.

الرعاية الصحية. مولت الدولة نظام الرعاية الصحية البولندي خلال فترة التسعينات حيث نقلت خدمات الرعاية الصحية إلى المحافظات والبلديات في عام 1991. ومنذ ذلك الحين تمت تعزيز الرعاية الصحية الأساسية والأسرية حيث قُدم مفهومي "طبيب الأسرة، و"الممارس العام". ويُعد النظام الآن هو خليط بين تمويل الرعاية الصحية العامة والخاصة. والجدير بالذكر أن حالة نظام الرعاية الصحية كانت هشةً بالرغم من أهمية وأولوية هذا النظام. وإلى الآن يستمر النقاش حول إصلاح نظام الرعاية الصحية المثير للمشاعر. وفي هذا الشأن، لا يمكن أن نعتبر بولندا مثالاً فعالاً في الإصلاحات الناجحة. وبالمثل، مازال إصلاح نظام التقاعد والمعاش مستمراً حتى هذه اللحظة؛ حيث لم تكن بولندا ناجحة في هذا المجال بالرغم من أن هذا الشأن غير ذا صلة بحالتي مصر أو تونس.

الخلاصة

ويبقى أن نحدد ما إذا كانت الخبرة البولندية في الفترة الانتقالية يمكن أن يتم تطبيقها في أي من مصر أو تونس بشكل واقعي. فبعد كل الدروس التي يمكن أن نتعلمها والتي تتنوع بين دروس عامة جداً تميل إلى أن تكون الأهم والأصعب في التنفيذ، ودروس خاصة جداً تهدف إلى خلق برامج تعليمية بعينها وبناء المجتمع المدني والإصلاحات الإقليمية. ولا يمكن أن يتم نقل أي خبرات بولندية في أي مجال أو قضية؛ إلا إذا عبرت مصر وتونس عن رغبة في التعاون بشأن هذا المجال أو القضية، حيث تتعامل بولندا ذاتها بحذر شديد عند الاستعانة بالمستشارين الأجانب، وكمثال يمكن ذكر جيفري ساشيز Jeffrey Sachsوهو ما كان محل انتقاد هنا وهناك لعدم سماع نصيحة الغرب[38]. وبالرغم من ذلك فمن الطبيعي أن ينظر كل من الأشخاص ذوي المراتب العليا في اتخاذ القرار على مستوى الدولة أو ذوي مسئوليات إصلاح بعض المجالات المحددة بدقة لخبرة الدول الأخرى بحثاً عن القرائن. وهو ما حدث في بولندا أيضا دون شك.

إن ثمن الديمقراطية غالي ونادراً ما يدركه الناس في أوقات الثورات. ففي تونس تم بالفعل تشكيل حكومة ثالثة منذ يناير 2011، وفي التسعينات تم تشكيل 9 حكومات في بولندا بحيث يصبح انسياب المشهد السياسي ظاهرة طبيعية في البلاد العربية الانتقالية. ومن المؤكد أن الثورة هي مجرد نقطة بداية لفترة عدم استقرار تأخذ في التأجج. ويوضح مسح جديد استهدف الشباب العربي في 2011 أنه مثلما يتوقع الشباب العربي الديمقراطية فهم كذلك يتوقعوا الاستقرار[39]. وستثبت احتمالية أن تخيب توقعاتهم في الفترة الانتقالية مع توالي الحكومات المتلاحقة والتي تحاول أن تصلح من البلاد. وعلى الجانب الإيجابي فإن غالبية الشعب المصري وكذلك التونسي هم من الشباب، ممن هم أقل من سن ال30، ولديهم نظرة متفائلة للمستقبل وهم من يُعتبروا أهم مورد لبلدهما، حيث يحتاج هذا المورد إلى عناية الجيدة خلال الفترة الانتقالية.

وفي النهاية، فالوقت قصير على مستوى متطلبات العملية الانتقالية مقارنةً بتوقعات العامة، وكذلك على مستوى ما يمكن أن تفعله بولندا في الشرق الأوسط. وبلا شك، ستثبت رئاسة بولندا للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من 2011 أهمية لكل من: مصر، وتونس، والمجهودات البولندية، بغض النظر عن تجليات الأحداث في أماكن أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

38 Z. Blok, Transformacja jako konwersja funkcji wewnątrzsystemowych na przykładzie Polski, Poznań 2006, p. 133.

39 Third Annual ASDA'A Burston-Marsteller Arab Youth Survey 2011, March 2011, http://burson-marsteller.eu/innovation-insights/arab-youth-survey/

دراسة حالة

الدين في الفترة الانتقالية: بولندا في مقابل مصر[40]

وضع غالبية المحللين المعتدلين الإخوان المسلمون في خانة "الخاسرين"، ويرجع هذا جزئياً إلى التهديد المبالغ فيه من "الأصولية" الذي تشترك فيه كل وسائل الإعلام. ولكن طبقاً للخبرة البولندية في شأن دور الدين في عملية الانتقال السياسي، لا يمكن أن نغض الطرف عن التفكير في أننا لم نرى ما يستطيع الإخوان فعله بعد، بل بالعكس تماماً، فإذا كانوا يتحركوا بحذر، فيمكن أن تكسب الحركة قلوباً وعقولاً أكثر على المدى القصير قبل البدء في خسارة مصداقيتها فيما بين جيل جديد من المصريين.

شيئان مختلفان (مثل التفاح والبرتقال)

لم يتم التفكير في المقارنة بين الفترة الانتقالية البولندية في 1989 والثورة المصرية في 2011، فالمثلين أشبه بالفرق بين التفاح والبرتقال، فهما مختلفان ولكن كلاهما من الفاكهة، فكلاهما مجتمعان متدينان استطاعا تفكيك النظم القمعية بشكل سلمي. ففي بولندا حدث هذا على مائدة مستديرة في 1989 حين جلس المعارضة مع ممثلين عن النظام في حضور الكنيسة الكاثوليكية للاتفاق على انتخابات برلمانية نصف حرة؛ وفي مصر خلعت حركة شعبية شملت جميع أشكال القوى السياسية والاجتماعية الرئيس وخولت جميع طموحاتهم التي تقود إلى الديمقراطية للجيش.

وبالرغم من جميع الاختلافات، تتشابه الأسباب وراء هاتين الثورتين حيث كان العامل الداخلي الرئيسي للتغيير في بولندا هو الحالة الاقتصادية المأساوية؛ فكان شعار "نريد الخبز والحرية" هو شعار المتظاهرين في الثمانينات (تذكيراً بانتفاضة الخبز في مصر في السبعينات) حيث كانت المحلات التجارية خاوية يكن هناك ولكن ظلت مفتوحة. ومن ثم، نمى مستوى السخط الاجتماعي بشكل آخذ في الاستمرار. وحدث نفس الشيء بالضبط في مصر خلال العقد الماضي، فبالرغم من أن الاقتصاد المصري لا يتم التخطيط له بشكل مركزي وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية إلا أن مستوى الإفقار والغضب الاجتماعي عادل المثال البولندي، فكان لدى المصريين مثل جميع البولنديين رغبة في استعادة كرامتهم.

جزئياً، ألهم تدين المجتمعين وتسييس الدين هذا السعي. ولا ترغب الدراسة أن تقارن بين الكنيسة الكاثوليكية والإخوان المسلمون في حد ذاتهما وكذلك لا ترغب في تجاهل الاختلافات الواضحة بين الإسلام والمسيحية ولكن تبرز بعض التشابهات والأسئلة الهامة.

40 A version of the article was published by EUobserver on 17 March 2011:Fake chocolate and political Islam, http://euobserver.com/7/32009

الجذور وأعمال الشغب

يُعلن 95%[41] من البولنديين أنهم متدينين (وكاثوليكيين) بالمقارنة ب98% من المصريين[42]، ومن ثم فقد خاف كلا النظامان، المصري والبولندي، من قوة الدين؛ ففي حالة مصر، كان هذا التخوف يكمن خلف دعم النظام السابق لواجهة الإسلام الرسمية من خلال الأزهر (بالرغم من ندرة مشاركة المسجد البارز سياسياً وخدمة الدولة بشكل صريح) والقمع السياسي للإخوان المسلمون النشطين. ولكن في مصر يُعد انطباق التصنيف الذي قدمه ماكسيم رودنسون بين الإسلام الرسمي (الذي تحكمت فيه الدولة) والعام (الذي عبر عنه الناس بأنفسهم) أمراً خادعاً، حيث أن قوة الإخوان تكمن في نجاحهم في البقاء في المنتصف بين التيارين. حيث بقى الإخوان في المنظومة، فكسبوا مقاعد انتخابية بسبب هيكلهم التنفيذي وفي الوقت ذاته كانوا طوال الوقت هم خير مثال على صراع مناهضة النظام الحاكم. وتمنح هذه الحالة الوسطية مرونة أكبر لسياساتهم وهي ميزة كبيرة في أي وقت يشوبه الاضطراب

في بولندا، في غالبية وقت العصر الشيوعي استطاعت الكنيسة الكاثوليكية، وإن كانت معارضة للنظام، أن تسير باستقلال متناسق إلى أن اشتركت في النقاش السياسي والاجتماعي، كلاعب أساسي بعد 1978 على خلفية جلوس شخص بولندي على مقعد الباباوية. ونتيجة لموجة من الاحتجاجات العمالية في 1980 ظهرت "تضامن" (اتحاد العمال البولندي) وهو ما يُعد خليط غريب يضم نقابيين ويساريين وأشخاص تابعيين للكنيسة الكاثوليكية. وفي وقت لاحق ستوازي حركة "كفاية" المصرية – حركة قاعدية مكونة في العموم من ناشطين يساريين وإسلاميين– حركة "تضامن" (Solidarity).

بالنسبة للبولنديين، تقع الكاثوليكية في جذور فكرة الأمة البولندية: حيث ربطت بين "تضامن" و"الأيام القديمة الجيدة" في بولندا قبل الحرب حيث حصلت بولندا على استقلالها في 1918 بعد 123 سنة من العدم. والمثير للسخرية هو أن مصر انتظرت 121 سنة بعد غزو نابليون حتى ثورة 1919 للتخلص من الحكم الاستعماري البريطاني بعد ذلك. ويمكن أن يكون هذا مصادفة وتبسيط للنقاش ولكن بالتأكيد فكرة "قيادة العالم الإسلامي" كانت بالفعل محفورة في نفسية المصري الوطني.

تُعد الجذور الدينية متعمقة ولكن بالرغم من أن غالبية المصريين يبدو أنهم لا يتفقوا مع فكر الإخوان المسلمون إلا أنهم لا ينتقدوها في الأساس لأن هذا سيضعهم على قدم المساواة مع النظام ولأن الإخوان تتمتع بتقدير عال. وبالمثل، ففي إطار توسيع المشاركة السياسية والاحترام تم السماح للكنيسة الكاثوليكية للقيام بدور في الفترة الانتقالية نيابة عن المعارضة حيث شاركت في المائدة المستديرة (كملاحظ) ودعمت الإصلاحات المتوالية. وكذلك أضفت طابعاً أخلاقياً على الثورة. ولكن بعد فترة قصيرة من اتفاق الجميع على معاداة النظام الحاكم ووقوفهم في صف واحد ظهرت التعددية السياسية.

41 http://www.cbos.pl/PL/publikacje/public_opinion/2009/03_2009.pdf

42 www.gallup.com/press/File/.../OrdinaryMuslim_Flyer_POLL_02.15.08.pdf

فترة ما بعد الثورات 1989 مقارنة ب 2011

في الفترة الانتقالية الأولى تستحضر الديمقراطية نوع من الصراع بين القوى المختلفة، فتتفكك التكتلات لتهتم كل مجموعة بالعمل الخاص بها، وفي العادة تلعب الأحزاب الجديدة والتي ليس لها خبرة على وتر المضايقات الاجتماعية الأساسية. ففي بولندا تدهورت أوضاع المعيشة جذريا وفجأة زادت البطالة من 0% إلى 11% في 1991 وإلى 250% نسبة تضخم في سنة واحدة فقط[43]. والأكيد أنه من الممكن أن نتوقع حدوث مزيد من الصعوبات الاقتصادية في مصر على المدى القصير. وفي الواقع، نحن نشهد هذه الصعوبات في الوقت الحالي بالفعل؛ حيث أن المشكلات الديمغرافية الاجتماعية في مصر أكبر بكثير من تلك التي كانت في بولندا عام 1989.

والخطورة هنا تكمن في: ازدهار الدين المسيس في ظل وجود هؤلاء المحرومين؛ والتطلع خائب الأمل إلى "الأيام القديمة الجيدة" فيمكن أن يدعم البعض الحزب الوطني الديمقراطي في فترة ما بعد مبارك مثل الكثير من البولنديين ممن تشبثوا بمرحلة ما بعد الشيوعية ، ولكن سيختار البعض الإخوان المسلمون نظراً لمرونة سياساتهم الداعمة للأوضاع الاجتماعية. حتى الاتحاد الوطني المسيحي الكاثوليكي الأصولي وهو فرع من فروع "تضامن" فاز ب8.7% من الأصوات في انتخابات بولندا عام 1991.

وتبرز أهمية ذلك في المستقبل القريب؛ حيث أن النظم القانونية والتعليمية في مصر ستكون في خطر (فطبقاً لنسبة 66% من المصريين يجب أن تكون الشريعة هي المصدر الوحيد لتشريعات الدولة[44]). وتُعد هذه هي القضايا المتعلقة بالعلمانية التي تتسبب في الانقسام. وفي بولندا تم التعامل معها بشكل سريع، حيث أنه في 1990 تم تقديم الديانة الكاثوليكية في المدارس العامة/الحكومية بمعدل حصتين كل أسبوع لمدة 12 سنة، كما تم تجريم الإجهاض في عام 1993. وكانت هذه هي المكاسب الفورية للكنيسة كنتيجة لتأثيرها السياسي والاجتماعي. وفي مصر، ستعتمد المكاسب الدينية في المجال السياسي على التفاعل بين الأزهر والإخوان حيث أن الاثنان لديهم صراع تقليدي؛ حيث يواجه أحمد الطيب، شيخ الأزهر، مهمة شاقة في استعادة مكانة المؤسسة؛ وإذا استطاع أن يقوم بذلك – ولديه بالفعل فرصة الآن لأن البلاد تمر بفترة انتقالية– يمكن أن يوازن الإخوان مما يضفي على المشهد الديني تناغم التعددية الصحي.

العلمانيون هم من يعزلون السياسة عن الدين. ونظراً لكونها مشلولة نتيجة لعقود من التهميش، تحتاج المعارضة العلمانية للتعبئة والتنظيم السريع. وفي بولندا فترة ما بعد التحول شهدت الساحة السياسية انقسام حركة "تضامن" وظهور المئات من الأحزاب السياسية الصغيرة فضلاً عن لعبة لوم سيئة وشعوبية. وتطورت ظاهرة الكنيسة المسيسة إلى أشكال متطرفة: ومثال صارخ على ذلك هو انتشار وشهرة راديو ماريا Radio Maryja الراديو الشوفيني المغالي في التعصب الديني

43 http://countrystudies.us/poland/53.htm

44 www.gallup.com/press/File/.../OrdinaryMuslim_Flyer_POLL_02.15.08.pdf

والمعادي للسامية.

وبمرور الوقت، بينما أصبح المجتمع البولندي أكثر حداثة وأغنى في أواخر التسعينات وأوائل الألفينات، كافحت الكنيسة الكاثوليكية لتجد مكاناً ملائماً في المجال العام. ويبدو أن مصر الآن في حاجة إلى فريق من التكنوقراط يعمل بشكل سريع ويستطيع على الأقل ولو جزئيا تجنب الاستياء الشعبي. ويمكن أن يمثل ذلك الدرع الواقي ضد التوجه المتزايد لتسييس الدين. وفي وقت لاحق ومع تحسن أوضاع المعيشة سيظهر جيل جديد في الحياة العامة، جيل ربما يكون أكثر علمانية.

يتزايد تدين المصريين في هذه الآونة؛ حيث أصبح التوجه نحو الدين هو توجه مستمر في السنوات الأخيرة. وربما لن يكون هذا مثير للاستغراب عندما نعلم أن نسبة غير أميين في مصر لا تتجاوز ال66% [45] (بينما بلغت هذه النسبة 99% في بولندا في 1989[46]). وتسبب التجاوب المتردد لأوباما ما بين "الموافقة والرفض" لموجة الاحتجاجات في جعل المصريين يشعروا بأنهم محرومون من الضمانات الغربية. أما بالنسبة للبولنديين فكان لديهم ثقة في أن أمريكا والغرب يدعموهم، وسواء كان هذا صحيحاً أم خاطئاً، فباستثناء تركيا من كان يمكن أن يعتمد عليه المصريين من الدول الغربية؟

في البداية من المرجح أن يعول المصريين على الإخوان المسلمين. وهل ممكن أن نعتمد على الشخصية العلمانية في السياسة المصرية نظراً لاستخدام الشباب للفيسبوك facebook؟ إذا استخدمنا بولندا كمثال، من حيث كونها بلداً أرادت أن تتحول إلى بلد غربي ولكن انتهى بها الأمر إلى صراع مع تدينها، فيبدو أن التدين المصري لن يبقى فقط على الصعيد العام والحياة السياسية ولكنه سيزدهر على الأقل في البداية.

45 http://data.worldbank.org/country/egypt-arab-republic

46 http://data.worldbank.org/country/poland